مختصر الكلام على مقدمة ابن آجروم

في علم النحو

شرح

أبي زياد محمد سعيد البحيري

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر إخوانكم في مجموعة متابعة دروس اللغة العربية السلفية أن يقدموا لكم: «دروس الشيخ محمد سعيد البحيري -حفظه الله تعالى- في شرح «مقدمة ابن آجرُوم».

ومن أراد الدروس السابقة فهي على قناة التلجرام

https://t.me/joinchat/AAAAAErCfmnAzc93mQJG4Q

الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله تعالى، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

سوف نبدأُ إن شاء الله –تعالى– في هذه السلسلة – التي أسأل الله أن تكون مباركة – في شرح مقدمة ابن آجرُوم، وهذه المقدمة مقدمة مباركة، تناولها كثير من أهل العلم بالشرح والنظم والتدريس، وَوُضِع عليها من الشروحات ما هو كثير جدا، منها ما هو مُوَسَّع، ومنها ما هو مُختَصَر، ومنها ما هو مُيَسَّر جدا.

هذه المقدمة لأبي عبد الله محمد بن داود الصِّنهاجيِّ المعروف بابن آجرُوم، ولد في سنة اثنتين وسبعين وستمئة "٦٧٢" وتوفي في سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة "٧٢٣" من الهجرة النبوية.

وقبل أن نشرع في شرح هذه المقدمة لا بد من أن نتصور هذا الفن، فما علم النحو؟ وما مبادئه؟

نَظَّم هذه المبادئ غير واحد من أهل العلم ومنهم الصبّان في حاشيته على شرح السُّلم حيث قال:

إنا مبادي كل فــــن عشــــره   الحـــد والموضــــوع ثم الثمــــــره

ونسبــــــةٌ وفضـــله والواضـــع   والاسْم الاسْتمداد حكم الشــارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى   ومن درى الجميع حــاز الشــرف

أولًا: حدُّه:

الحد المراد به في هذا المقام: الرسم أو التعريف، وأغلب الحدود عند أرباب الفنون هي من الرسوم أو من التعاريف، وليست هي الحد عند المناطقة الذي يكون بالجنس والفصل، فهذا مُتعذر جدا، يعني قلّ أن يقع، ولا يسلم حد في الدنيا من اعتراض كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية –عليه رحمة الله –.

فالمراد بالحد: أي تعريفه.

فلغة: يُطلق النحو على معانٍ، منها: «الجهة، والمقدار، والشبه، والمثل»، وغير ذلك.

تقول: ذهبت نحو فلان: أي جهته، ومنها الشبه، تقول: محمد نحو زيد: يعني يشبه زيدًا، ومحمد نحو زيد: يعني مثله، وتطلق كذلك على المقدار، تقول: له عليَّ نحو ألف: يعني مقدار ألف.

أما النحو في الاصطلاح العرفي– يعني عند النحاة –: فهو علم بأصول يعرف بها أحكام أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها إعرابا وبناء وما يتبع ذلك.

وموضوعه: الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء.

وثمرته: فَهمُ الكتاب والسنة، ثمرته فهم الكتاب والسنة.

أما صيانة اللسان عن الخطإ في الكلام العربي فهذه تأتي تبعا لا استقلالا، يعني لا نجعل الغاية هي ألا تلحن، لأن هذا يأتي تبعا، وإنما الأصل أن نتعلم هذا العلم لكي نفهم الكتاب والسنة.

ونسبته: إلى غيرِه من العلوم التباين، وهو من علوم اللغة العربية.

وواضعه: هو أبو الأسود الدؤلي بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضى الله عنه –.

وحُكمه: فرض عين على المجتهد ومن تَصَدَّر للكلام والإفتاء في دين الله – جل وعلا –، والسلف أطبقوا على عدم أخذ العلم عمن كان يجهل هذا العلم، لأنه إن كان جاهلا به فلن يفهم الكتاب والسنة، وإذا كان جاهلاً بالكتاب والسنة فلا بد من أن يكون ذا فهم سقيم، يفهم المسائل على غير وجهها، ويُدْخِلُ في الدين ما ليس منه، فهذا لا يؤخذ عنه العلم، فلا يؤخذ العلم عَمَّنْ لم يكن ريَّانا من هذا الفن الذي هو علم النحو؛ لأن علم النحو يتوقف عليه فهم الكتاب والسنة.

واستمداده: يُستمد من الكتاب والسنة ولسان العرب، وهذا مُجمع عليه، ويستمد من السنة على الصحيح وهذا لا يتسع أن نتكلم عليه.

واسمه: يُسمى علم النحو، وعلم العربية، وعلم الإعراب، كل هذه الأسماء تُطلق ويراد بها هذا العلم.

كان لابد من أن نتكلم على فضل هذا العلم، وهذا يحتاج لمحاضرة أو محاضرتين، ولا يتسع قطعا أن نتكلم على ذلك في هذه الدقائق القليلة، فهذا نتركه إن شاء الله –تعالى–، ولعلنا نتكلم عليه في محاضرة مستقلة.

الشرح

حدثني وأخبرني جماعة من الشيوخ بأسانيدهم إلى ابن آجرُّوم أنه قال:

الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.

فالاسم يعرف: بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام.

وحروف الخفض، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، والباء، والكاف، واللام، وحروف القسم وهي: الواو، والباء، والتاء.

والفعل يُعرف: بـ قد، والسين، وسوف وتاء التأنيث الساكنة.

والحرف: ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل. [١]

---

[١] قال: الكلام: والكلام لغةً كما قال ابن فارس- عليه رحمة الله - في مقاييس اللغة: "نُطقٌ مُفْهِمٌ".

الكلام لغة: نُطقٌ مُفْهِمٌ.

وأما ما اشتهر عند المتأخرين من أن الكلام لغةً: هو القول

وما كان مكتفيا بنفسه، فهذا فيه أخذ ورد.

وباختصار شديد نقول: من أراد من حد الكلام أو من تعريف الكلام: أنه هو القول وما كان مكتفيا بنفسه: أن الأصل في الكلام أن يكون نطقا مُفهما، وما أتى أفاد إفادة الكلام فهذا على خلاف الأصل ولا بد فيه من قرينة، فالخلاف فيه سائغ.

ومن أراد أن الكلام هو القول وما كان مكتفيا بنفسه وأدخل في ذلك لسان الحال والكلام النفسي، ثم حرَّف صفة كلام الرب – جل وعلا– لهذه المعاني، فالخلاف معه عَقَدي، فالخلاف معه عَقَدي.

فليحذر طالب العلم من هذا الأمر الذي لم ينبه عليه كثير من أهل العلم حتى علماء أهل السنة، لم ينبهوا عليه فيما أعلم، وإنما هي أشعرية مُغلفة، وقد بينتُ ذلك بتوسع في شرح ألفية ابن مالك.

فنقول الكلام لغةً: نطق مُفْهِمٌ، نطق مُفْهِمٌ.

واصطلاحا: هو اللفظ المُرَكَّب المفيد بالوضع، هذا الحد للكلام في الاصطلاح هو حد أبي موسى الجزولي في "الجزولية"، وبه

قال ابن مُعط في "الفصول الخمسين"، وهو الذي اعتمده بن آجرُوم في هذه "الآجرُومية"، فليس هو حد ابن آجرُوم كما يقول بعض أهل العلم، وإنما هو حد أبي موسى الجزولي، وهو أحسن الحدود التي لا يأتي عليها اعتراضات، بخلاف حد ابن مالك وابن هشام، فقد اعترض عليهما غير واحد من أهل العلم، فهذا شامل وجامع ومانع، ولا يأتِي عليه إلا أمور لا تأتينا في هذا الشرح المختصر للآجرُومية.

فمعنى كونه لفظا: أن يكون صوتا مُشتملا على بعض الحروف الهجائية، فخرج بذلك الإشارة والكتابة وعقد الأصابع والنُصُب، فهذه لا تسمى كلاما عند النُحاة، وإن كان يُعتد بها شرعا ويقام بها الحجة، لكن نحن نتكلم على
الكلام عند النُحاة.

ومعنى كونه مُرَكَّبا: أن يكون مُرَكَّبا من كلمتين فأكثر، إما لفظا وإما تقديرا، فإذا قلت: "زيدٌ كريمٌ"، هذا كلام م مُرَكَّب من كلمتين، فإذا قلت:" قُمْ"، فهذا كلام من فعل وفاعل مُستتر وجوبا، فالفعل

الأمر، فاعله يكون مستترا وجوبا، فنقول: "اضرب أنت"، هذا مُستتر، فهذا أيضا مركب من كلمتين، الأولى لفظا، والثانية تقديرا.

ومعنى كونه مفيدا: يعني يفيد فائدة يَحسُن سكوت المتكلم عليها، وضابط هذه الفائدة، ألا يطلب السامع شيئا آخر، ولا يلزم أن تكون الفائدة متجددة، فلو قلت: "زيد كريم"، هذه فائدة تامة، فهِمَ منها السامع كلاما تاما لم يَحتج معه لشيء آخر، وإذا قلت: "إذا جاء زيد" فهذا تَرَكَّب من كلمتين فأكثر، ومع ذلك لم يُفِد إفادة تامة، فليس بكلام؛ لأن السامع ينتظر شيئا آخر، وهو جواب الشرط، فإذا قلت: "إذا جاء زيد أكرمتُه" أفاد إفادة حَسُن سكوتك عليها.

ومعنى كونه موضوعا: أي بالوضع العربي، بالألفاظ المستعملة عند العرب، فإذا قلت: "حضر زيد"، هذا فعل ماض من الحروف التي نطقت بها العرب، فإذا تكلمت بكلمة أجنبية، وكانت لفظا مركبة مفيدة لم تكن كلامًا عند النحاة، لكنها كلام في الشرع،

فمن قال كلمة بغير العربية يؤاخذ عليها لا شك، أو يثاب عليها، هذا في الشرع.

فالكلام عند النُحاة لابد من أن يكون لفظا مركبا مفيدا بالوضع.

وهذا الكلام له أقسام ثلاثة:

اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وهذا ما نبدأ فيه إن شاء الله –جل وعلا– في الدرس القادم.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس الثاني

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله –تعالى– من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

مازلنا مع شرح مقدمة بن آجروم، وقفنا في الدرس الماضي عند قول بن آجروم – رحمه الله تعالى–: **وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى.** [١]

---

[١] قوله: وأقسامه ثلاثة: أي وأقسام الكلام ثلاثة، فالضمير يعود عليه.

"اسم وفعل وحرف": هذه القسمة عُرفت بالتتبع والاستقراء، يعني علماء العربية تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا نوعا رابعا، فإما أسماء، وإما أفعال، وإما حروف.

قال: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. [٢]

---

[٢] **الاسم لغة:** ما دَلَّ على مُسَمًّى، **أما في اصطلاح النحاة:** فهو كلمة دَلَّت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن، فإذا اقترنت بزمن كانت فعلا، إذا كل من الاسم والفعل له معنى في نفسه، فلو قلت مثلا: "كريم"، كريم: هذا اسم، الدليل، أنه يدل على معنى في نفسه، و "قال": أيضا يدل على معنى في نفسه، وهو فعل، لكن ما الفرق بين الفعل والاسم؟ الفرق أن الاسم دل على معنى في نفسه لكن لم يقترن بحدث وقع في زمن من الأزمان، يعني "كريم" لا نعلم متى حدث هذا الكرم، هل هو في زمن ماض، أو في زمن حاضر، أو في زمن مستقبل؟ لا نعلم هذا، لكن إذا قلت: "قال" دَلَّ على معنى في نفسه أيضا وهو معنى

القول، يعني ثَمَّ قول وقع لكن اقترن بزمن من الأزمنة الثلاثة فدل على قول وقع في الزمن الماضي، هذا معنى الفعل، فإذا قلت:

"يقول" دل على حدث وقع في زمن الحال أو الاستقبال، وإذا قلت: "قُلْ" تَعَيَّن أن يكون في زمن الاستقبال.

إذا الاسم: كلمة دلت على معنى في نفسها لكنها لم تَقتَرن بزمن من الأزمنة.

أما الفعل: فهو كلمة دلت على معنى في نفسها ولكن اقترنت بزمن من الأزمنة.

أما الحرف: فليس له معنى في نفسه وليس له زمن، وإنما يكون معناه في غيره.

قال: "وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى". [٣]

---

[٣] عرفنا الاسم في اللغة والاصطلاح، وعرفنا الفعل في الاصطلاح، أما الفعل في اللغة فهو اسم مصدر، لأن المصدر هو "فَعَلٌ"، أما "فِعْلٌ" فهو اسم مصدر، وهو بمعنى الحدث، وفي اصطلاح النحاة – كما تقدم بيانه –: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن من الأزمنة الثلاثة، فإن دلت على معنى وقع

في زمن ما قبل التَكَلُّم فهو الفعل الماضي، وإن دلت على معنى وقع في زمن ما بعد التَكَلُّم فهو الفعل الأمر، وإن دلت على معنى يقع في زمن الحال أو الاستقبال فهو الفعل المضارع.

أما الحرف في اللغة: فهو الطَّرَفُ – بالتحريك – الطَّرَفُ، وفي اصطلاح النحاة: كلمةٌ دلت على معنى في غيرها، كلمة دلت على معنى في غيرها، يعني الحرف ليس له معنى في نفسه إنما يدل على معنى في غيره.

ثم قال: فالاسم يعرف بالخفض والتنوين. [٤]

---

[٤] قوله: " فالاسم" هذه الفاء تسمى عندهم فاء الفَصيَحة، لأنها أفصحت عن مُقَدَّر، لا يلزم أن يكون جواب شرط، **وقيل**: لابد من أن تكون مُفصِحَة عن جواب شرط مقدر، والصواب أنها تفصح عن محذوف مطلقا.

قال: فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام وحروف الخفض: إذا الاسم يتميز عن الفعل والحرف بواحدة من هذه العلامات، فإما أن توجد هذه العلامات في الكلمة بالفعل حتى تكون اسما، وإما أنها تقبل هذه العلامة وإن لم تكن موجودة، فإذا قلت: جاء زيدٌ من البيتِ إلى المسجدِ، مِنْ: هذا حرف، وجاء: هذا فعل ماض، وزيد: هذا فاعل، جاء زيد: زيدٌ اسم لأنه وُجِد فيه التنوين، مِنْ البيت: مِنْ حرف جر والبيت هذا اسم، لأنه دخل عليه

حرف من حروف الخفض أو الجر.

الخفض والجر كلاهما بمعنى واحد، الجر: اصطلاح البصريين، والخفض: اصطلاح الكوفيين.

فإذا قلت: من البيتِ، البيت اسم، لماذا؟ لأنه دخل عليه حرف من حروف الخفض، وهو اسم، لأنه كذلك مجرور، فقد يكون مجرورا بحرف من حروف الجر، وقد يكون مجرورا بالإضافة.

فقوله: "فالاسم يعرف بالخفض"، بالخفض هذا يختلف عن قوله: "وحروف الخفض"، فغاير بينهما، لأن الخفض قد يقع بالحرف وقد يقع بالإضافة، أما أنه يقع بالتبعية وبالمجاورة وبالتوهم على قول الكوفيين فهذا ضعيف ولا يَتَسِّع أن نتكلم على شيء منه، ولكن الصحيح أن الخفض نوعان: خفض بالحرف وخفض بالإضافة، فإذا قلت: جاء غلامُ زيدٍ، غلام: هذا فاعل، وزيد: هذا اسم، لأنه مضاف إليه، فهو مجرور، هل جُرَّ بحرف من حروف الخفض؟ الجواب: لا، وإنما جُرَّ بالإضافة، هل العامل فيه الإضافة أم المضاف؟ الصحيح أنه المضاف، ولكن يقولون الإضافة على مذهب من يرى أن العامل في ذلك معنوي وهو

الإضافة، وهذا عامل معنوي، والصحيح أن العامل فيه هو المضاف، وهذا أيضا لا يأتينا في الآجرُّومية.

لكن نقول باختصار شديد: جاء غلامُ زيدٍ، زيدٍ: اسم، أو زيدٌ: اسم، يعني تحكيه تقول: زيدٍ، زيدٌ، هذا جائز وهذا جائز.

غلام زيدٍ: زيدٍ هذا اسم، لأنه مخفوض، فيه خفض، فيه كسرة أو ما ينوب عنها – كما سيأتينا –، فتقول: زيد: اسم لأنه مضاف، لماذا اسم؟ لأنه فيه خفض، الخفض قد يكون بمضاف كما قلنا في هذا المثال: جاء غلام زيد، وقد يكون بحرف من حروف الخفض.

كذلك من علامات الاسم التنوين، تقول: جاء غلامُ زيدٍ، زيدٍ: هذا اسم، لماذا؟ لأنه مُنَوَّن، فكل كلمة دخل عليها التنوين فهي اسم، لأن الفعل لا يُنَوَّن والحرف لا يُنَوَّن.

والمراد بالتنوين هنا في هذا المقام: هو تنوين التمكين وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العِوَض، يعني إذا قال النحاة:

التنوين من علامات الأسماء، يريدون بالتنوين هذه الأنواع الأربعة، تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين العِوَض.

أما تنوين التمكين: فهو الذي يَلحَق الأسماء المُعْربة كزيدٍ ورجلٍ، هذا يسمى تنوين التمكين.

فإذا كان هذا الاسم المعرب جمع مؤنث سالما كان تنوين مقابلة، فتنوين المقابلة: هو الذي يدخل على جمع المؤنث السالم، كمسلماتٍ وفاطماتٍ، هذا التنوين ليس تنوين تمكين، وإنما هو تنوين المقابلة، لماذا؟ لأن التنوين فيه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، هذا هو المشهور.

النوع الثالث من أنوع التنوين، تنوين التنكير: وهذا يَلحَق الأسماء المَبنية، فَرقا بين معْرِفَتِها ونَكِرَتِها، تقول مثلا على المثال المشهور: مررتُ بسيبويْهِ وبسيبويهٍ آخر، فما كان منونا فهو نكرة، وما ليس منونا فهو معرفة، يعني إذا قلت: مررتُ بسيبويْه،

بغير تنوين فهذا سيبويه معروف، وإذا قلت: مررت بسيبويهٍ آخر، كان هذا نكرة.

النوع الرابع من أنواع التنوين: هو تنوين العِوَض، وهو على ثلاثة أقسام:

منه ما هو عِوَض عن جملة وهذا يدخل على "إذْ"، كما قال تعالى: **{وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ}** [الواقعة: ٨٤]، قبلها قال – سبحانه وتعالى–: **{ فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ}** [الواقعة: ٨٣ – ٨٤]، يعني وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون، فهذا التنوين عِوَضٌ عن جملة.

وقد يكون عِوَضا عن جملتين فأكثر، يعني لا يلزم أن يكون عِوَضا عن جملة واحدة، وإنما قد يكون عِوَضا عن جملتين فأكثر، كما قال –تعالى–: **{إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ}** [الزلزلة: ١ – ٤] يعني يوم إذ زُلزِلَت الأرض زلزالها، وأخرجت الأرض أثقالها،

وقال الإنسان مالها، تُحَدِّث أخبارها، فهذا عوض عن ثلاث جمل.

وقد يكون عِوَضا عن اسم هو اللاحق لـ "كل"، تقول: كلٌّ مؤمنٍ تقيٍّ، لو قلت: كلٌّ تقي، هذا التنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف، مثله كما قال تعالى: **{قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ}** [الإسراء: ٨٤] يعني كلُّ أحدٍ يعمل على شاكلته، فهو عِوَضٌ عن المضاف إليه المحذوف.

كذلك قد يكون عِوَضا عن حرف، هكذا يُقال، وإلا فيه نِزاع، يكون عِوَضا عن حرف: وهو الذي يلحق "جَوارٍ" و"غَواشٍ"،

أصله "جواري" و "غواشي"، بالياء، فإذا قلت: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ، ينون في الحالتين، في حالتي الرفع والجر، وتحذف منه الياء، حُذِفَ لعلة تصريفية لا تأتينا في هذا المقام، هذا التنوين يسمى تنوين عِوَض عن حرف، يعني أُتي به عِوَضا عن الحرف المحذوف الذي هو الياء، أما في حالة النصب يبقى كما هو، فنقول: رأيت جواريَ، ولا يُحذَف منه، هذه أنواع التنوين.

ثم قال: ودخول الألف واللام [٥]

---

[٥] دخول الألف واللام أو دخول أل، هذا من علامات الأسماء، فإذا قلت: جاء الرجل الكريم، الرجل: هذا اسم، لماذا؟ لأنه دخلت عليه «**أل**»، فكل كلمة دخلت عليها «**أل**» أو تقبل «**أل**» فهي اسم، **كذلك: وحروفِ الخفض وهي: من وإلى وعن وعلى وفي ورُبَّ والباء والكاف واللام، وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء.**

هذه الحروف كلها لها معان كثيرة جدا، ولكن سنذكر لكل واحدة منها معنى مشهورا.

مِنْ: تدل على الابتداء هذا هو المعنى المشهور، **{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} [الإسراء: ١]**، ابتدأ الإسراء من المسجد الحرام.

إلى: تدل على الانتهاء.

مِنْ: تدل على الابتداء، **وإلى**: تدل على الانتهاء.

أما عن: فتدل على المجاورة، تقول: رميت السهم عن القوس.

وعلى: تدل على الاستعلاء، قال تعالى: **{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}** [طه: ٥]، تقول: صَعِدت على الجبل، يعني تدل على علوٍّ أنت فوق الجبل.

وفي: تدل على الظرفية، إذا قلت: زيد في الدار، هذا يدل على أنه بداخل الدار.

ورُبَّ: لها معان، فتدل على التقليل إذا قلت: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه، في هذه الحالة تدل على التقليل، لأنك قَلَّ أن تَجَد رجلا كريما في هذا الزمان، وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ بخيلٍ لقيتُه، تدل على التكثير.

أما الباء: فهذه تدل على التَعدِيَة، وقد تدل على الاستعانة والإلصاق وغير ذلك، تقول: مررت بالوادي، تدل على التَعدِيَة.

أما الكاف: فتد على التشبيه، إذا قلت: النبي كالبدر صلى الله عليه وآله وسلم، إذا قلت: النبي كالقمر، فهذه تدل على التشبيه، يعني تشبيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقمر.

أما اللام: فهذه تدل على المِلك، فلو قلت: المال لزيد، يعني المال مِلك زيد، وتدل أيضا على الاختصاص كما لو قلت: الباب للدار، يعني مُختَصٌ بالدار، ولو قلت: الحمد لله، في هذه الحالة تدل على الاستحقاق، يعني الحمد مستحق لله، هذه المعاني المشهورة.

ثم قال: وحروف القسم وهي: [٦]

[٦] وحروف القسم: من حروف الخفض، لكنه خصها بالذكر لأنها تفيد القسمَ مع كونها من حروف الجر.

أما الواو: فهذه تدخل على الاسم الظاهر نحو: والله، والرحمن، والرحيم، وربِّ، يعني لا تَختَصُّ بلفظ الجلالة وحده، وإنما تدخل على كل اسم ظاهر.

وأما الباء: فهذه لا تَختَصُّ بلفظ دون لفظ، يعني تدخل على الاسم الظاهر وتدخل على الضمير، إذا قلت: بالله لأجتهدنَّ، فهذا اسم ظاهر، وإذا قلت: بك يا رب لأفعلنَّ، في هذا المثال دخلت على الضمير.

أما التاء: فهذه تَختَصُّ بلفظ الجلالة وحده، فلا تدخل إلا عليه، تقول كما قال إبراهيم عليه الصلاة السلام: **{ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}** [الأنبياء: ٥٧]، هل تدخل على غيره؟

تدخل على قِلَّةٍ، يجوز أن تقول: وتالرحمن وترَبِّ وتالرحيم، هذا جائز لكنه قليل جدا، حتى قيل بشذوذه.

بعد ذلك انتقل إلى علامات الفعل وهذا نشرع فيه إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس الثالث

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فما زلنا مع مقدمة بن آجروم، وقد قفنا في الدرس الماضي عند علامات الأفعال.

قال: والفعل يُعرف بـ "قد" والـ "السين" و "سوف" و "تاء التأنيث الساكنة". [١]

---

[١] الفعل يتميز عن الاسم والحرف بعلامة من هذه العلامات، وقد اقتصر على علامات أربع.

قال: والفعل يُعرف بـ "قد" والـ "سين": تقول: "قد قامت الصلاة"، وكقوله تعالى: **{قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ}** [الأحزاب: ١٨]، وقال تعالى: **{قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}** [المؤمنون: ١]، وهكذا.

و "قد": إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت التحقيق، قال تعالى: **{قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ}**.

و "قد" تُفيد التقريب، تقريب وقوعِ الحدث، كما لو قلت: "قد قامت الصلاة"، أو "قد حان وقت العصر" يعني قد قَرُب وقته.

وإذا دخلت على الفعل المضارعِ تدل على التحقيق كذلك على قِلَّة، كما قال تعالى: **{قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ}**، **{قَدْ يَعْلَمُ}** هذا للتحقيق قطعا، ولم تأت في القرءان مع المضارعِ إلا للتحقيق.

وقد تدل على التقليل، كما لو قلت: "قد ينجح البليد" – في غير زماننا هذا يعني!! – تدل على التقليل، فإذا قلت: "قد ينجح المجتهد" فهذه تدل على التكثير.

ولا تدخل "قد" على الفعل الأمر.

ثم قال: والـ "سين": قال تعالى: **{سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ}** [البقرة: ٤٢]، وقال تعالى: **{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}** [الضحى: ٥]، وكلٌ من الـ "سين" و "سوف" تختصان بالفعل المضارعِ، وتدلان معه على الاستقبال، لكن الغالب في دخول الـ

"سين" أنها تُفيد الاستقبال القريب، و "سوف" تفيد الاستقبال البعيد، يعني الزمن الذي يدل عليه حرف "السين" أقل من الزمن الذي تدل عليه "سوف".

وقلتُ في الغالب لأنه قد يأتي على غير هذا، قد تأتي "سوف" بمعنى الـ "سين" أو الـ "سين" بمعنى "سوف".

أما "تاء التأنيث الساكنة فهذه تختص بالفعل الماضي، يعني لا تدخل إلا على الفعل الماضي، قال تعالى: **{وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ}** [القصص: ٩]، وقال سبحانه: **{ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}** [فصلت: ١١]، وقال عز وجل: **{وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ}** [القصص: ٩]، فلا تدخل "تاء التأنيث الساكنة" إلا على الفعل الماضي.

كما أن الـ "سين" و "سوف" لا تدخلان إلا على الفعل المضارع.

واكتفى ابن آجروم بهذه العلامات الأربع.

ثم قال: والحرف مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل. [٢]

[٢] الحرف يتميز عن الفعل والاسم بأنه لا يَصِّح دخول علامة عليه من علامات الاسم ولا الفعل، فهذه علامة الحرف، فعلامته أنه لا يقبل علامة.

مثال ذلك: الحرف "إن" و "أن" و "قد" والحرف "في": ائت بحرف من هذه الأحرف وأدخل عليه علامة من علامات الاسم، فهل يقبل "ألـ"؟ الجواب: لا، هل يقبل التنوين؟ الجواب: لا، هل يقبل الخفض؟ الجواب: لا، هل يقبل أن يدخل عليه حرف من حروف الخفض؟ الجواب: لا، كذلك لا يقبل علامة من علامات الفعل.

والمراد من الحرف مُسَمَّى الحرف، فأنت إذا قلت "الكاف" حرف تشبيه، أنت الآن أدخلت "الـ" على "كاف" تقول: "الكاف" وتقول: "اسم مجرور بالكاف"، فأدخلت حرف الجر على الكاف "بالكاف"، فهذا ليس الحرف، وإنما هذا هو اسم الحرف، فالحرف له اسم وله مسمى.

الاسم: أن تقول "الكاف"، هذا الاسم، ما الدليل أنه اسم؟ أنه يقبل علامات الاسم، تقول: "الكاف"، فأدخلت "ال" عليها، وتجرها، تقول: "بالكافِ"، وتنونها، تقول "كافًا" و "كافٍ" كما قال يونس: "كافًا وميمًا" هكذا قال.

إذن دلَّ ذلك أن هذا ليس هو الحرف، وإنما هذا علم على الحرف.

فالمراد بالحرف مُسماه، هذا المراد: فالحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم: أي مسمى الحرف.

فإذا قلت لك: ما حروف كلمة "زيد"؟ تقول: "زَه" و "يَه" "دَه"، فالـ "زاي" هذا اسم لـ "زَه"، والـ "ياء" اسم لـ "يَه" – وهو الحرف –، والـ "دال" اسم لـ "دَه"، ونُضيف إليه "هـ" السَكت حتى يظهر.

ثم قال: باب الإعراب

الإعراب: هو تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا. [٣]

---

[٣] ابن آجروم عليه رحمة الله يميل إلى مذهب الكوفيين، ولذلك تعريف الإعراب هذا هو حدُّ الكوفيين، ونحن نسير معه؛ لأن المقام هنا مقام اختصار.

الإعراب لغة: يأتي بمعنى التعبير والبيان والإظهار، "والأَيِّمُ تُعرِب عما في نفسها": يعني تُبَيِّن وتظهر وتُعَبِّر عما في نفسها.

وعند النحاة: هو تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا.

فنحن نتكلم في آخر الكَلِم، فالنحاة يبحثون في التراكيب، لا يبحثون في المفردات.

المراد بالكَلِم: ما سبق الكلام عليه: من اسم وفعل وحرف.

خرج الحرف من الإعراب لأنه لا يكون إلا مَبنيا، وخرجت الأسماء المبنية، وخرج الفعل الأمر والفعل الماضي.

فنحن في باب الإعراب لن نتكلم إلا عن الاسم المُعرَب والفعل المضارع المُعرَب، يعني الفعل المضارع الذي لم تدخل عليه نون التوكيد ولا نون النسوة، هذا الذي نبحثه في باب الإعراب.

قال: الإعراب تغيير أواخر الكَلِمِ: يعني تغيير أواخر الاسم المُعرَب والفعل المضارعِ الذي لم تدخل عليه نون التوكيد ولا نون النسوة.

قال: لاختلاف العوامل الداخلة عليها: فإذا قلت مثلا "زيدٌ كريمٌ": زيدٌ مرفوع لأن العامل فيه هو الابتداء، أما إذا قلت "إنَّ زيدًا لن يقومَ" فزيدًا أصبح منصوبا لأن العامل الذي دخل عليه هو عامل من عوامل النصب، والفعل المضارع "يقومُ زيدٌ" مرفوع لأن العامل فيه هو التجرد، أي: لم يدخل عليه ناصب ولا جازم، فإذا قلت "لن يقومَ زيدٌ" دخل عليه عامل من عوامل النصب فكان منصوبا، وإذا قلت "لم يَقُمْ زيدٌ" جُزِم لأنه تغير آخره، لأن العامل الذي دخل عليه عامل من عوامل الجزم، فيتغير آخر الاسم والفعل المضارع باختلاف العوامل التي تدخل عليهما، كذلك في

الخفض، تقول "مررت بزيدٍ" زيدٍ مجرور لأن العامل الذي دخل عليه اقتضى أن يكون مجرورا.

ثم قال: لفظا أو تقديرا: يعني الإعراب يكون ملفوظا كما تَقَدَّم، وقد يكون مُقَدَّرا.

يكون مُقَدَّرا في المنقوص وفي المقصور وفي المضاف إلى ياء المتكلم، هذا في الأسماء، وكذلك يكون مُقَدَّرا في الفعل المضارع، تقول "يخشى زيدٌ عمرًا" يخشى هذا مُقَدَّر فيه الإعراب، فهو فعل مضارع مرفوع، لكن الإعراب لا يظهر

عليه للتَعَذُّر، لأن الأَلِف لا تقبل حركة من الحركات، وقد يُقَدَّر للثِقَل إن كان واوِيًّا أو يائِيًّا، كما لو قلت "يرمي زيدٌ" يرمي فعل مضارع مرفوع لكن الإعراب لا يظهر فيه لأنه يائِيٌّ، والياء لو أردت أن تُظهِر عليها الضَمَّة لوجدتَ ثِقَلا، تقول "يرميُ" يمكن أن تظهر لكن ستكون ثقيلة، ولذلك يقولون في هذه الحالة فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه أو ورفعه ضمة مُقَدَّرة على آخره منع من ظهورها الثِقَل، فيُقَدَّر الإعراب للتعذر وللثِقَل.

أما في حالة النصب فإنه تظهر عليه الحركة، تقول "لن يرميَ زيدٌ" هذا إن كان يائِيًّا، "ولن يغزوَ" إن كان واوِيًّا، أما الأَلِف فلا تظهر عليها حركةٌ البَتَّة، فتُقَدَّر في جميع الأحوال.

ثم قال: وأقسامه أربعة: رَفعٌ ونَصبٌ وخَفضٌ وجَزمٌ.

فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها. [٤]

---

[٤] القسمة ثنائية، قسمة الإعراب ثنائية.

الأسماء: تقبل الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها.

وللأفعال من ذلك الرفع والنصب – فيشترك كل من الاسم والفعل في الرفع والنصب – ويختص الاسم بالخفض كما لو قلت "مررتُ بزيدٍ" والفعل بالجزم كما لو قلت "لم يذهبْ زيدٌ"، فالجزم يختص بالفعل المضارعِ والجَرُّ يختص بالاسم.

وفي الدرس القادم إن شاء الله تعالى سنَشرَع في باب معرفة علامات الإعراب، ونُتِمُّه إن شاء الله –تعالى– في درس كامل.

أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد ألا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس الرابع

الحمد لله أتم النعمة على الأمة وأكمل لها دينها، وآتى الحكمة أهلها، وتمم بمحمد مكارم الأخلاق كلها.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة دائمة إلى أن تضع كل ذات حمل حملها، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله، وأحسن الهَدي هَدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ما زلنا مع مقدمة ابن آجروم، وقد قفنا في الدرس الماضي عند باب معرفة علامات الإعراب.

قال: للرفع أربع علامات: "الضمة" و "الواو" و "الألف" و "النون". [١]

---

[١] بعد أن انتهى من ذكر أقسام الإعراب الأربعة، شَرَع في الكلام على أن لكل قسم من هذه الأقسام علامات.

قال: للرفع أربع علامات: وبدأ بالضمة منها، لأن الضمة هي الأصل، وما سواها يَنوب عنها، وجُعِل ما سواها نيابة عنها لأن القواعد تُوضَع على الغالب، لمَّا نُظِر في لسان العرب وُجِد أن الاسم المرفوع غالبا ما يكون مرفوعا بالضمة كذلك الفعل.

كذلك الرفع بالضمة هذا متفق عليه بين النحاة، يعني لم يُخالف فيه أحد من النحاة سواء كان كوفيا أو بصريا، بخلاف العلامات النائبة، فقد تُنُوزِع فيها، فقيل: ليست هي علامات الإعراب، وإنما الإعراب هو الضمة على أصلها والكسرة على أصلها والفتحة على أصلها والسكون على أصله، ولكن يكون في حالة وجود هذه الأحرف مُقَدَّرا.

قال: فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: للاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء. [٢]

---

[٢] اعلم أن الاسم المفرد وجمع التكسير هما أخوان شقيقان، يعني لهما نفس الحكم الإعرابي، وكذلك يُمنعان من الصَرف.

فالاسم المفرد كزيدٍ وعمروٍ وفرسٍ ورجلٍ، فإذا قلت: "قام زيدٌ" و "خرج عمروٌ".

"قام زيدٌ": زيدٌ هذا مرفوع بالضمة.

في هذا المقام نحن لا نبحث هل هو فاعل أم مفعول أو غير ذلك، هو مرفوع، ما علامة رفعه؟ فإذا قلت: "قام زيدٌ" زيدٌ هذا مرفوع، ما الدليل أنه مرفوع؟ الدليل أنه وُجِدَت فيه الضمة.

وإذا قلت "ضربوا" كذلك فيه ضمة، الباء مضمومة.

ما الفرق بين الضمة الأولى والضمة الثانية؟ الفرق أن الضمة في زيدٌ – على الحكاية – هذه ضمة إعراب، يعني أوتيَ بها بسبب العامل، ولذلك إذا قلت: "رأيت زيدًا" تغيرت، ولما قلت "قام

زيدٌ" ثبتت، لأن الفعل يقتضي فاعلًا، يعني الفعل يطلب فاعلا ليعمل فيه الرفع، فإذا طَلَب الفاعلَ وإن كان متعديا طلب المفعول به، فتقول: "رأيت زيدًا"، وقد يطلب مفعولين وثلاثة، وهذا سيأتينا موضعه.

لكن الشاهد أننا نقول: "قام زيدٌ" زيدٌ هذا مرفوع وعلامة رفعه الضمة، أو ورَفعُه ضمة.

وإذا قلت: "خرج عمروٌ" كذلك مثله، هذا في الاسم المفرد.

وجمع التكسير: جمع التكسير له أوزان، لكن لا تأتينا في الآجرومية، الاسم يُجمع على هذه الأوزان وهي كثيرة، فإذا قلت: "رجل" هذا مفرد وجمعه "رجال".

لو قلت: "جاء الرجالُ" الرجالُ هذا مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لماذا؟ لأنه جمع تكسير، فلماذا رُفِع بالضمة؟ لأن الضمة لها أربعة مواضع:

للاسم المفرد، وقد سبق الكلام عليه.

وجمع التكسير: وهو كرجالٍ وكتبٍ، فلو قلت: "الكتبُ معي" الكتبُ هذا مرفوع وعلامة رفعه الضمة، لماذا هو مرفوع بالضمة؟ لأنه جمع تكسير.

وبعد ذلك قال: وجمع المؤنث السالم: وهو ما جُمِع بـ "ألف" و "تاء" مَزيدَتَين، كما لو قلت: "هند" تُجمع على "هندات"، فَيَسلَم فيه بناء واحده في الغالب.

فلو قلت: "قام الهنداتُ" فالهنداتُ هذا فاعل للفعل "قام" فهو العامل فيه، وهو مرفوع؟ لماذا هو مرفوع؟ لأنه جمع مؤنث سالم.

ثم قال: والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء: نحو "يضربُ"، فلو قلت: "يضربُ زيدٌ" عمرواً" لماذا يضربُ مرفوع؟ تقول: لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم.

ما معنى لم يتصل بآخره شيء؟ يعني لم يتصل بآخره "نون" الإناث أو "نون" التوكيد، لأنه إذا اتصل به "نون" الإناث أو "نون" التوكيد لم يكن مُعرَبا، وإنما يكون مَبنِيا، كما سيأتينا في موضعه، ثم سينتقل إلى ما ينوب عن الضمة.

قال: وأما "الواو" تكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم وفي الأسماء الخمسة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال. [٣]

---

[٣] "الواو" تنوب عن الضمة في مَوضِعَين:

في جمع المذكر السالم: فلو قلت: "زيدٌ مُذنِب" هذا مفرد، إذا أردت أن تجمعه تقول: "مذنبون"، و "مسلم" جمعه "مسلمون"، و " زيد" جمعه "زيدون" وهكذا، فيُزاد في الجمع على المفرد "واو" و "نون" في حالة الرفع، و "ياء" و "نون" في حالتي النصب والجر، وسُمي سالما لأن مُفرَده يَسلَم في الغالب من التغيير، يعني: لا يتغير بناء الواحد على سبيل الغالب، ولغير إعلال.

وهذه الأسماء الخمسة التي هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، تقول: "قام أبوك" و "قام أخوك" و "قام حموك" و "فوك نظيفٌ" و "جاء ذو مالٍ"، هذه الأسماء الخمسة تُرفَع بالواو، فتقول: "قام أخوك" أخوك هذا فاعل مرفوع، لماذا هو مرفوع؟

لأنه من الأسماء الخمسة، وإذا قلت: "قام المسلمون" لماذا المسلمون مرفوع؟ لأنه جمع مذكر سالم.

فكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة يُرفع بـ "الواو" نيابة عن الضمة.

ثم قال: وأما "الألف" فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة. [٤]

[٤] إذا "الألف" هذه لها مَوضِع واحد، لأنه قال: في تثنية الأسماء خاصة، ولم يذكر غيرها فعُلم من ذلك أن هذا هو الموضع الوحيد.

فإذا قلت: "جاء الزيدان" لو حذفت "الزيدان" وجئت بمفرد: "جاء زيدٌ" لكان مرفوعا، فلما جيء به على صيغة المثنى جاء بـ "الألف" رفعا، تقول: "جاء الزيدان" الزيدان هذا فاعل مرفوع وعلامة رفعه "الألف"، لماذا هو مرفوع بـ "الألف"؟ لأنه مُثَنَّى.

قال: وأما الـ "نون" تكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المُخاطَبَة. [٥]

[٥] الأمثلة الخمسة والتي هي: "يفعلون" و "تفعلون" و "يفعلان" و "تفعلان" و "تفعلين" هذه تُرفع بثبات "النون".

فإذا قلت: "المسلمون يحافظون على الصلاة" يحافظون هذا فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت "النون" أو ثبات "النون" – وفرق بين الثبات والثبوت، لكن ليس يأتينا في هذا المقام –، فإذا قلت: "يحافظون" هذا مرفوع وعلامة رفعه ثبات "النون"، عُلِم من ذلك أن "النون" هي علامة الرفع، ما الدليل على أنها هي علامة الرفع؟ الدليل أنه إذا دخل عامل من عوامل النصب أو عوامل الجزم حُذِفَت هذه "النون"، ونحن اتفقنا في بداية الشرح أن: "الإعراب هو تغيير أواخر الكَلِم"، فلما ثبتت النون في حالة الرفع وحُذِفَت في حالتي النصب والجزم عُلِم من ذلك أنها هي علامة الإعراب.

ثم بعد ذلك انتقل إلى علامات النصب.

قال: وللنصب خمس علامات: "الفتحة: و "الألف" و "الكسرة" و "الياء" وحذف "النون". [٦]

---

[٦] النصب له علامة أصلية كذلك وهي الفتحة.

قال: فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد وجمع التكسير والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء. [٧]

---

[٧] الاسم المفرد وجمع التكسير كما قلت هما أخوان شقيقان، يُرفعان ويُنصبان ويُجران بضمة وبفتحة وبكسرة، فتقول: "رأيت رجلًا ورجالًا".

كذلك الفعل المضارع، قال تعالى: **{قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}** [طه: ٩١]، والفعل "نبرح" فعل مضارع، نُصِب بالفتحة على أصلها لأنه لم يتصل بآخره شيء، كذلك "يرجع"، فكل من "ترجع" و "نبرح" فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ثم قال: وأما "الألف" فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة. [٨]

---

[٨] نحو "رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك".

إذا في هذه الأسماء الخمسة تَنوب "الألف" عن الفتحة، ولذلك قال تعالى عن أبناء يعقوب: **{إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}** [يوسف: ٨]، ولم يقولوا: "إن أبونا"، و "إن" تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها.

ثم قال: وأما "الكسرة" فتكون علامة للنصب في جمعِ المؤنث السالم. [٩]

---

[٩] جمع المؤنث السالم كسماوات ومسلماتٍ هذا في حالة النصب تَنوب فيه حركة عن حركة، تَنوب الكسرة عن الفتحة، قال تعالى: **{خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ}** [العنكبوت: ٤٤]، ولم يقل: "السماواتَ"، "السماواتِ" هذا مفعول به بالفعل خلق، في هذه الحالة تقول: "السماواتِ" هذا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة النائبة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

قال: وأما "الياء" فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع.

[١٠]

---

[١٠] جمع المذكر السالم والمُثَنَّى كلٌ منهما يُنصَب ويُجَر بـ "الياء" نيابة عن الفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر.

فتقول: "رأيت مسلمَين" و "رأيت مسلمِين" كل منهما منصوب وعلامة نصبه "الياء"، لماذا هو منصوب بـ "الياء"؟ لأن الأول مُثَنَّى والثاني جمع مذكر سالم.

ثم قال: وأما حذف "النون" فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات "النون". [١٠]

---

[١٠] الأفعال الخمسة التي سبق الكلام عليها في حالة الرفع، هذه في حالة النصب –والجزم أيضا كما سيأتينا– تُنصَب بحذف "النون"، قال تعالى: **{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}** [البقرة: ٢٤]، ولم يقل جل شأنه: "ولن تفعلون"، حُذِفَت النون في حالة النصب.

ثم انتقل إلى علامات الخفض.

قال: وللخفض ثلاث علامات: الكسرة و "الياء" والفتحة.

فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المُنصَرِف وجمع التكسير المُنصَرِف وجمع المؤنث السالم. [١١]

---

[١١] وهذه المواضع الثلاثة تكلمنا عليها في حالة الرفع، كذلك في حالة الخفض، تقول: "مررت برجالٍ" و "مررت برجلٍ" و "مررت بمسلماتٍ" جُرَّ على أصله أو خُفِض على أصله بكسرة ظاهرة، فكل من "رجلٍ" و "رجالٍ" و "مسلماتٍ" مجرور وجَرُّه كسرة، أو وعلامة جَرِّهِ كسرة ظاهرة على آخره.

ثم قال: وأما "الياء" فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة وفي التثنية والجمع. [١٢]

---

[١٢] في الأسماء الخمسة: كما لو قلت: "مررت بأبيك" و "مررت بأخيك" فتكون مجرورة بـ "الياء" نيابة عن الكسرة، كذلك لو قلت: "مررت برجل ذي مال" تكون مجرورة بـ "الياء" نيابة عن الكسرة، قال تعالى: **{ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ فَقُولُوا}** [يوسف: ٨١]، إلى حرف جر و "أبيكم" اسم مجرور.

ثم قال: وأما "الفتحة" فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا يَنصَرِف. [١٢]

---

[١٢] الاسم الذي لا يَنصَرِف: هذا له حالة خاصة وهو أنه يُجَر بفتحة نائبة عن الكسرة، لو قلت: "مررت بأحمدَ" و "مررت بمساجدَ" فكل من الاسم المفرد الذي هو "أحمد" وجمع التكسير الذي هو "مساجد" مجرور وجَرُّه أو وعلامة جَرِّه فتحة ظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة.

ثم قال: وللجزم علامتان، السكون والحذف.

فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر. [١٣]

---

[١٣] الجزم ما سبق الكلام عليه خاص بالأفعال فقط، ولذلك نحن نتكلم في هذه العلامة عن المضارع فقط.

قال: فأما السكون فيكون علامة للسكون في الفعل المضارع الصحيح الآخر: قال تعالى: **{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}** [الإخلاص: ٣]، "يلدْ" هذا فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلامة جَزمِه سكون آخره.

السكون هو العلامة الأصلية، ولذلك بدأ بها.

ثم قال: وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المُعتَلِّ الآخر وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون. [١٤]

---

[١٤] المعتل المراد به هنا عند النحاة: كل فعل "لاَمُه" "ألف" أو "ياء" أو "واو"، كـ "خشيَ" و "غزا" و "رمى"، والمراد باللام الحرف الأخير، فإذا أدخلت على فعل من هذه الأفعال المعتلة جازما من الجوازم تقول: "لم يخشَ" و "لم يَرْمِ" و "لم يَغْزُ"، قال تعالى: **{وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ}** [التوبة: ١٨]، في هذه الحالة جُزِم بحذف حرف العلة، فتقول: "لم يخشَ": لم حرف جزم، و "يخشَ" هذا فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلَّة "الألف"، لماذا؟ لأنه مُعتَلُّ الآخر.

كذلك الأفعال الخمسة تُجزَم -كما سبق الإشارة لذلك- بحذف "النون"، قال تعالى: **{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}** [البقرة: ٢٤]، "تفعلوا" هذا فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، ومع ذلك لم تثبت

"النون" في حالتي الجزم والنصب، تقول: "لم يفعلوا" و "لم تفعلوا" والأصل "تفعلون" وإنما حُذِفَت "النون"، لماذا حُذِفَت؟ لأنها علامة الجزم، فتقول "تفعلوا" فعل مضارع مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه حذف النون.

سيسرد عليك ما سبق بيانه، لكن على سبيل الإجمال، يعني يجمع لك ما يُعرَب بالحروف ويجمع لك ما يُعرب بالحركات.

فنقرأه ونختم لأننا تكلمنا عليه.

قال: فصل:

المُعرَبات قسمان:

قسم يُعرَب بالحركات وقسم يُعرَب بالحروف.

فالذي يُعرَب بالحركات أربعة أشياء: الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها تُرفَع بالضمة، وتُنصَب بالفتحة، وتُخفَض بالكسرة وتُجزَم بالسكون، وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنث السالم يُنصَب بالكسرة، والاسم الذي لا يَنصَرِف يُخفَض بالفتحة، والفعل المضارع المُعتَل الآخر يُجزَم بحذف آخره.

والذي يُعرَب بالحروف أربعة أنواع: التَثنِية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة وهي: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين.

فأما التَثنِية فتُرفَع بـ "الألف"، وتُنصَب، وتُخفَض بـ "الياء".

وأما جمع المذكر السالم فيُرفَع بـ "الواو"، ويُنصَب ويُخفَض بـ "الياء".

وأما الأسماء الخمسة فتُرفَع بـ "الواو"، وتُنصَب بـ "الألف"، وتُخفَض بـ "الياء".

وأما الأفعال الخمسة فتُرفَع بـ "النون"، وتُنصَب وتُجزَم بحذفها.

[١٥]

---

[١٥] قوله: "فأما التَثنِية": هذا ليس بفصيح، وأفصح منه أن يقول: "فأما المُثَنَّى"، لأن "التَثنِية" ليست هي التي تُرفَع وإنما هذا حَدَث من «ثَنَّى يُثَنِّي تَثْنِيَةً»، لكنه أراد بالمصدر في هذه الحالة اسمَ المفعول.

بعد ذلك سيشرع في باب الأفعال، وهذا سنبدأ فيه إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس الخامس

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مازلنا مع الشرح المختصر لمقدمة ابن آجروم رحمه الله تعالى، وقد وقفنا في الدرس الماضي عند باب الأفعال.

قال ابن آجروم:

الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ، نحو: ضرَبَ ويَضرِبُ واضرِبْ.

فالماضي مفتوح الآخر أبدا.

والأمر مجزوم أبدا.

والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: (أَنَيتُ)، وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم. [١]

---

[١] إذا بدأ بذِكر الأفعال، ثم تكلم على المضارع منها.

قوله: فالماضي مفتوح الآخر أبدا، مثل "قامَ" و "ضرَبَ".

....

"ضرَبَ" هذا فعل ماضٍ مبنيٌ على الفتح، وهذا الفتح قد يكون ظاهرا كما سبق بيانه، وقد يكون مُقَدَرا.

قال: والأمر مجزوم أبدا.

والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: (أَنَيتُ). يعني: "الهمزة" و "النون" و "الياء" و "التاء".

قال: وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم: الفعل المضاع مرفوع أبدا إلا إذا أُسنِد إلى نون الإناث أو إلى نون التوكيد فحينئذ يكون مبنيا.

إذاً الفعل الماضي يكون مبنيا على الفتح أبدا إلا إذا اتصلت به واو الجماعة أو ضمير رفع متحرك؛ نحو: «ضربُوا، وضربْتُ».

الفعل الأمر مجزوم أبدا: ابن آجروم يميل هنا إلى مذهب الكوفيين، ونحن تعاهدنا ألا نذكر خلافا، فالفعل الأمر عند

الكوفيين مجزوم كالفعل المضارع لأنه مُقتَطَع منه، فيكون الفعل الأمر مجزوما على السُكون، نحو: "اضرِبْ" و "انطلِقْ" و "اقعُدْ" وما إلى ذلك.

وأما إذا كان آخره حرف عِلَّة فيكون مجزوما بحذف حرف العِلَّة، نحو: "اغزُ" و "اخشَ" و "ارمِ"، وإذا كان من الأمثلة الخمسة يكون مجزوما بحذف النون، كما لو قلت: "اضربوا" و "افعلوا"

ثم قال: والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع: دَلَّ ذلك على أن هذه الحروف الأربع تكون زوائدَ على الفعل الماضي، فإذا كانت من الحروف الأصلية فلا تكون من حروف "أَنَيتُ"، كما لو قلت: "نصَرَ" فهذا فعل ماضٍ مبدوء "بالنون" ولكن هذه "النون" أصلية وليست زائدة، وكذلك "أخذ" و "يَئِسَ" و "تَفَلَ" فهذه الأفعال كلها تبدأ بهذه الحروف الأربع ولكنها ليست زائدة، والمراد هنا أن تكون

زائدة، فلو أدخلت حرف المضارعة على "نصَرَ" تقول: "أنصُرُ" و "ينصُرُ" و"ننصُرُ" وهكذا باقي الأفعال.

فالهمزة تدل على المتكلم وحده، فإذا قلت مثلا: "أعوذ بالله" يعني أنا أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم.

أما "النون" فتدل على جماعة المتكلمين، نحو قوله تعالى: **{وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ}** [البقرة: ٣٠]، "ونحن" هذا دل على جماعة، وقد يدل على الواحد لكنه أراد تعظيم نفسه، كما قال سبحانه وتعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا}** [يس: ١٢]، والذي يُحيِ الموته هو الله –سبحانه وتعالى– وحده لا شريك له.

و"الياء" تدل على الغائب وحده، نحو قوله تعالى: **{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ}** [البقرة: ٨]، "يقول" هذا أُسنِد إلى غائب "يقول هو".

أما "التاء" فتدل على المُخاطَب، نحو "لم تره" و "ألم تره؟"، وقد يكون هذا المخاطَب مذكرا أو مؤنثا، قال سبحانه: **{يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا}** [آل عمران: ٣٠].

قوله: وهو مرفوع أبدا: يعني أن المضارع مرفوع أبدا، كما لو قلت: "يضرِبُ" و "ينطلِقُ" و "يقومُ" و "يُذاكِرُ" وما إلى ذلك.

ثم قال: حتى يدخل عليه ناصب أو جازم.

ثم سيشرع في بيان نواصب الفعل المضارع.

قال: فالنواصب عشرة، وهي: "أنْ" و "لن" و "إذاً" و "كي" و "لام كي" و "لام الجحود" و "حتى" و "الجواب بالفاء" و "الواو" و "أو". [٢]

---

[٢] النواصب عند الكوفيين عشرة على ما هو مشهور، إذا دخل ناصب من هذه النواصب على الفعل المضارع فإنه يكون منصوبا وقد تَقَدَّم النصب، فهذه العلامات تسري على ما سوف يتم بيانه.

ومثال "أن" كما قال سبحانه: **{أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا}** [البقرة: ٢٨٢]، "تَضِلَّ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "أن" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

والنصب بـ "لن" كما قال عز وجل: **{ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ}** [طه: ٩١]، "نبرَحَ" فعل مضارع منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومثال النصب بـ "إذاً" كما لو قلت: "سآتيكَ في الصباح" فأقول لك: "إذاً أُكْرِمَكَ"، أو: "إذاً نُكْرِمَكَ"، "أُكْرِمَكَ" هذا فعل مضا رع منصوب بـ "إذاً" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وأنت لم تقل: "إذاً أُكْرِمُكَ" بل قلت: "إذاً أُكْرِمَكَ".

ومثال "كي" نحو قوله تعالى: **{كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}** [الحشر: ٧]، "يكونَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "كي" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومثال "لام كي" قوله تعالى: **{لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ}** [الحج: ٧٨]، "يكونَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "لام كي" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومثال "لام الجحود" كما قال –سبحانه وتعالى–: **{مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ}** [آل عمران: ١٧٩]، "يذَرَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "لام الجحود" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

"حتى" كما قال تعالى: **{حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ}** [الرعد: ٣١]، "يأتِيَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "حتى" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما "فاء السَبَبِيَّة" و "واو المَعِيَّة" فهذه كما قال –سبحانه–: **{لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ}** [المنافقون: ١٠]، "أَصَّدَّقَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "فاء السَبَبِيَّة" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومثال الجواب بـ "أو" كما قال الشاعر: لأَستَسهِلَنَّ الصَعبَ أو أُدرِكَ المُنَى، "أُدرِكَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "أو" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومثال الجواب بـ "الواو" قوله تعالى: **{وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}** [آل عمران: ١٤٢]، "يعلَمَ" هذا فعل مضارع منصوب بـ "الواو" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

هذه خلاصة ما ذكره ابن آجروم من النواصب، هذه النواصب تنقسم إلى قسمين: قسم يعمل بغير شرط، وقسم يعمل بشرط.

الذي يعمل بشرط هو: "إذاً" و "لام الجحود" و "واو المعية" و "فاء السببية" و "أو" هذه الخمسة تعمل بشروط.

فـ "إذاً" لابد أن تكون في صَدرِ الكلام، قلت: "سآتيكَ في الصباح" فقلت لك: "إذاً أُكرِمَكَ" فأجبت بـ "إذا" في صَدرِ الكلام، وهذا هو الشرط الأول.

والشرط الثاني: أن يكون الفعل بعدها دَالًّا على الاستقبال، "إذاً أُكرِمَكَ" في المستقبل إذا أتيت.

والشرط الثالث: ألا يُفصَلَ بينها وبين الفعل بفاصل إلا القَسَم – هذا على الصواب –، فإذا قلت: "سآتيكَ في الصباح" فقلت لك: "إذاً والله أُكرِمَكَ" فصل فاصل بين "إذاً" وبين الفعل وهو القَسَم، هذا فقط الاستثناء، فإذا فصل فاصل غير القَسَم فحينئذ يكون الفعل مرفوعا ولا يجوز نصبه.

أما "لام الجحود" فهذه لا بد أن يسبقها "كونٌ" مَنفِيٌ، يعني "كان ومشتقاتها" كما قال –تعالى–: **{مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ}**، وقوله سبحانه: **{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ}** [آل عمران: ١٧٩]، سُبِقَت بـ "كَون" وهذا الـ "كَون" مَنفي بـ "ما" فلذلك نُصِب الفعل بعدها.

أما "فاء السَبَبِيَّة" و "واو المَعِيَّة" فيُشترط أن يقع كل منهما في جواب نفي أو طلب، فالنفي كقوله –تعالى–: **{لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}** [فاطر: ٣٦] هذا نَفيٌ فنُصِب الفعل "يموتوا" بحذف "نونه" من أجل أنه وقع في جواب النَفي.

وأما الطلب فهذا ينقسم إلى ثمانِ أمور، إلى: «أمرٍ ودعاءٍ ونَهيٍ واستفهامٍ وعَرضٍ وتَحضِيضٍ وتَمَنٍّ ورَجاءٍ»، ولا يجوز في هذا المقام أن نذكر شيئا من ذلك حتى لا يتشتت ذهن طالب العلم.

أما "أو" فهذه لا بد أن تكون بمعنى "إلا" أو بمعنى "إلى"، كما قال الشاعر: لأَستَسهِلَنَّ الصَعبَ أو أُدرِكَ المُنَى، يعني: إلى أن أُدرِكَ المُنَى، وكذلك: "لأُأَدِبَنَّ الطالبَ أو يُذاكِرَ"، يعني إلى أن يُذاكِرَ، فتحذف "أو" وتضع "إلا" و "إلى" وتنظر هل يستقيم المعنى أم لا.

هذه هي النواصب التي تعمل بشروط.

ثم سيشرع في جوازم الفعل المضارع، وهذا نتكلم عليه إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفر وأتوب إليك.

الدرس السادس

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده وسوله.

أما بعد:

فما زلنا مع الشرح الميسر لمقدمة ابن آجروم رحمه الله تعالى، وقد وقفنا في الدرس الماضي عند جوازم الفعل المضارع.

قال:

والجوازم ثمانية عشر وهي: لم، ولما، و ألمْ، وألمَّا، ولام الأمر والدعاء، و"لا" في النهي والدعاء، وإنْ، و ما، و من ومهما، وإذ، وإذما، و أي، و متى، وأيان، وأين، وأنَّى، وحيثما، وكيفما، وإذاً في الشعر خاصة. [١]

---

[١] هذه الجوازم تنقسم إلى قسمين، ستة من هذه الجوازم تجزم فعلا واحدا، وهي: «لم ولما و ألم و ألما و لام

....

الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء».

وأما البواقي فتجزم فعلين، ويُسمى الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط.

فمثال "لم"، قوله تعالى: **{لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ}** [الأنعام: ١٥٨]، وقوله تعالى: **{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}** [الإخلاص: ٣]، فكلٌ من الفعلين المضارعين "يلدْ" و "يولدْ" مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه سكون آخره.

ومثال الجزم بـ "لما" قوله سبحانه وتعالى: **{وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ}** [آل عمران: ١٤٢]، "يعلمْ" هذا مجزوم بـ "لما" ولكنه تحرك بالكسر من أجل التخلص من التقاء الساكنين.

ومثال الجزم بـ "ألم": قوله سبحانه تعالى: **{أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ}** [الشرح: ١]، فالفعل "نشرحِ" مجزوم بـ "ألم" وعلامة جزمه السكون.

و "ألم" هي "لم" و "ألما" هي "لما" ولكن دخلت عليها همزة الاستفهام، وإنما ذكرها مع همزة الاستفهام تقريبا للمبتدئ، فعلى التحقيق: "ألم" هي "لم" و "ألما" هي "لما"، لكن دخلت على "لم" و "لما" همزة الاستفهام.

ومثال الجزم بـ "لام الأمر" قوله تعالى: **{لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ}** [الطلاق: ٧]، "ينفقْ" هذا فعل مضارع مجزوم بـ "لام الأمر" وعلامة جزمه سكون آخره.

ومثال الجزم بـ "لام الدعاء" قوله تعالى: **{لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}** [الزخرف: ٧٧]، "يقضِ" هذا فعل مضارع مجزوم بـ "لام الدعاء" وعلامة جزمه حذف حرف العِلَّة "الياء" لأن الفعل أصله من المضارع "يقضي" فلما دخل عليه الجازم حُذِف حرف العِلَّة للجازم.

ومثال الجزم بـ "لا في النهي" قوله تعالى: **{لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ}** [العنكبوت: ٣٣]، كلٌ من الفعل "تخفْ" و "تحزنْ" مجزوم بـ "لا في النهي" أو "لا الناهية" وعلامة جزمه سكون آخره.

ومثال الجزم بـ "لا في الدعاء" قوله تعالى: **{رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا}** [البقرة: ٢٨٥]، الفعل "تؤاخذْنا" فعل مضارع مجزوم بـ "لام في الدعاء" وعلامة جزمه سكون آخره.

ومثال الجزم بـ "إنْ": قوله تعالى: **{وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا}** [آل عمران: ١٧٩]، "تؤمنوا" هذا فعل مضارع مجزوم بـ "إنْ" وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة.

ومثال الجزم بـ "ما" قوله تعالى: **{مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا}** [البقرة: ١٠٦]، "ما" جزمت فعلين مضارعين، الأول "ننسخْ" هذا فعل مضارع مجزوم بـ "ما" وعلامة جزمه سكون آخره وهو يسمى فعل الشرط، و "نأتِ" هذا فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب "ما" الشرطية وعلامة جزمه حذف حرف العِلَّة "الياء" لأن أصله "نأتي" وهو يسمى جواب الشرط.

ومثال الجزم بـ "من" قوله تعالى: **{مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ}** [النساء: ١٢٣]، "يعملْ" فعل مضارع مجزوم بـ "من" وعلامة جزمه سكون آخره وهو يسمى فعل الشرط، و "يُجزَ" فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب "من" الشرطية وعلامة جزمه حذف حرف العِلَّة "الألف" لأن أصله "يُجزى" ويسمى جواب الشرط.

ومثال الجزم بـ "مهما" قوله تعالى: **{وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ}** [الأعراف: ١٣٢]، "تأتِنا" فعل مضارع مجزوم بـ "مهما" وعلامة جزمه حذف حرف العِلَّة "الياء" لأن أصله "تأتينا".

ومثال الجزم بـ "إذما" قول القائل: "**إذما تَقُمْ أَقُمْ معك**"، "تقمْ" فعل مضارع مجزوم بـ "إذما" وعلامة جزمه سكون آخره ويسمى فعل

الشرط، و "أقمْ" فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب شرط "إذما" وعلامة جزمه سكون آخره ويسمى جواب الشرط.

ومثال الجزم بـ "أيّ" قوله تعالى: **{أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}** [الإسراء: ١١٠]، "تدعوا" فعل مضارع مجزوم بـ "أيّ" وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة؛ لأن أصله "تدعون".

ومثال الجزم بـ "متى" قولك: "**مَتَى تَقُمْ أَقُمْ معك**"، "تقمْ" فعل مضارع مجزوم بـ "متى" وعلامة جزمه سكون آخره ويسمى فعل الشرط، و "أقمْ" فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب شرط "متى" الشرطية وعلامة جزمه سكون آخره، ويسمى جواب الشرط.

ومثال الجزم بـ "أيَّان" قول الشاعر:

أيان نُؤمِنْكَ تَأمَنْ غَيرَنا وإذا   لَم تُدرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَم تَزَل حَذِرَا

"نؤمنْ" فعل مضارع مجزوم بـ "أيان" وعلامة جزمه سكون آخره.

ومثال الجزم بـ "أين" قوله تعالى: **{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ}** [النساء: ٧٨]، "تكونوا" فعل مضارع مجزوم بـ "أينما" وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، وهو فعل الشرط،

"يُدركْ" فعل مضارع مجزوم لوقعه في جواب أينما الشرطية، وعلامة جزمه سكون آخره.

ومثال الجزم بـ "أنَّى" قولك: "**أنى تذهبْ أذهبْ معك**"، "تذهبْ" فعل مضارع مجزوم بـ "أنَّى" وعلامة جزمه سكون آخره، ويسمى فعل الشرط، و "أذهبْ" فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب "أنَّى" الشرطية، وعلامة جزمه سكون آخره، ويسمى جواب الشرط.

ومثال الجزم بـ "حيثما" قولك "**حيثما تذهبْ أذهبْ معك**"، "تذهبْ" هذا فعل مضارع مجزوم بـ "حيثما" وعلامة جزمه سكون آخره ويسمى فعل الشرط، و "أذهبْ" فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب "حيثما" الشرطية، وعلامة جزمه سكون آخره ويسمى جواب الشرط.

ومثال الجزم بـ "حيثما" قولك "**كيفما تجلسْ أجلسْ معك**"، "تجلسْ" فعل مضارع مجزوم بـ "كيفما" وعلامة جزمه سكون آخره، ويسمى فعل الشرط، و "أجلسْ" فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب "كيفما" الشرطية وعلامة جزمه سكون آخره ويسمى جواب الشرط.

ملاحظة: نحن قد نَتَوسَّع فنقول: "هذا الفعل علامة جزمه السكون" مثلا، أو "وجزمه وعلامة جزمه السكون"، ولا نقول مجزوم بـ "لم" مثلا، هذا من باب التوسع، وإلا فإذا أردت التحقيق تقول: هذا الفعل مجزوم بـ كذا وعلامة جزمه كذا، مثلا تقول: هذا الفعل مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه "السكون"، هذا ما يناسب الآجرومية وإلا فأنا أختار مذهب غير هذا، ولكن أنا أتجارى معه من باب عدم تشتيت ذِهن الطالب، ومن أراد التوسع فليرجع لشرح "قطر الندى".

ثم شرع في باب مرفوعات الأسماء.

قال:

المرفوعات سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسَمَ فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل. [٢]

---

[٢] لما فَرَغ من مرفوعات الأفعال ومنصوباتها ومجزوماتها شَرَع في الأسماء، وبدأ بالمرفوعات لأنها العمدة في هذا الباب.

فقوله: المرفوعات سبعة: كل التراكيب لا يمكن أن تَخلو من مرفوع، فهذا يُسمى عندهم من العُمَد، لا بد من أن تجد في كل جملة اسما مرفوعا، ولا بد أن يكون من هذه السبعة.

قال: المرفوعات سبعة.

الأول: الفاعل.

وقد أفرد ابن آجروم كل واحد منها بباب.

قال: باب الفاعل

الفاعل: هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله.

وهو على قسمين: ظاهر ومُضمَر.

فالظاهر نحو قولك: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، وقامت هندٌ، وتقوم هندٌ، وقامت الهندان، وتقوم الهندان، وقامت الهندات، وتقوم الهندات، وتقوم الهنود، وقام أخوك، ويقوم أخوك. [٣]

---

[٣] الفاعل: هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله: فُهِم من ذلك أن الفاعل لا يكون إلا اسما، ولا يكون فعلا ولا حرفا، إذ لا يمكن ذلك.

وفُهِم من قوله: المذكور قبله فعله: أن الفاعل لا يكون إلا متأخرا عن فعله ولا يتقدم عليه، خلافا للكوفيين.

وقوله: وهو على قسمين: ظاهر ومُضمَر: يعني أن الفاعل مُنحَصِرٌ في قسمين: ظاهر ومُضمِر.

ثم مَثَّل للظاهر بأربعة أمور، قال الأول: "قام زيدٌ" و "يقوم زيدٌ" فأتى بالفاعل مفردا، ونَوَّع الفعل إلى نوعين: ماضٍ وهو "قام" ومضارع وهو "يقوم".

والثاني: "قام الزيدان" و "يقوم الزيدان" فأتى بالفاعل مثَنى، ونَوَّع الفعل أيضا إلى ماضٍ ومضارع.

والثالث: "قام الزيدون" و "يقوم الزيدون" فأتى بالفاعل جمعا، ونَوَّع الفعل أيضا إلى نوعين: ماضٍ ومضارع.

هذا باختصار.

قال:

والمُضمَر اثنا عشر، نحو قولك: ضربْتُ، وضربْنا، وضربْتَ، وضربْتِ، وضربْتُما، وضربْتُم، وضربْتُنَّ، وضربَ، وضربَتْ، وضربا، وضربوا، وضربْنَّ. [٤]

---

[٤] هذه مواضع المُضمَر، يعني إذا اتصل الفعل بضمير رفع كـ: "تاء الفاعل: أو "نون النسوة" أو "نا الفاعلين" فيكون الفاعل حينئذ مُضمَرا.

الفاعل في هذه الأمثلة ضميرٌ وهو مبنيٌ – الضمائر من المبنيات كما هو معلوم –.

يعني نقول في "ضربْتُ": هذا فعل ماض مبنيٌ على السكون لاتصال الفعل بـ "تاء الفاعل"، و "تاء الفاعل" ضمير مبنيٌ على الضم في محل رفع فاعل.

فيكون الفاعل في هذه الأمثلة كلها مرفوعا لكن في محل رفع، يعني يكون مبنيا في محل رفع؛ لأن الضمائر من المبنيات.

فـ "التاء" في "ضربْتُ" ضمير المتكلم وحده.

و "نا" في "ضربْنا" ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المُعَظِّم نفسه كما سبق بيانه.

و "التاء" المفتوحة في "ضربْتَ" للمخاطب المفرد المُذَكَّر.

و "التاء" المكسورة في "ضربْتِ" للمخاطبة المفردة المؤَنَّثة.

والضمير في "ضربْتُما" للمثنى المخاطب مُذَكَّرا كان أو مُؤَنَّثا.

والضمير في "ضربْتُم" للجمع المُذَكَّر.

والضمير في "ضربْتُنَّ" لجمع المخاطبات المُؤَنَّثات.

وأما الضمير المستتر في "ضربَ" فللواحد الغائب المُذَكَّر، فالضمير فيه مستتر، أي: "ضربَ هو" لم يظهر، بخلاف "ضربْتُ"، فإذا قلت "زيدٌ ضربَ"، ففي "ضربَ" ضمير مستتر تقديره "هو"، وتكون الجملة خبرا لـ "زيد"، يعني "زيدٌ" مبتدأ و "ضرب هو" هذه جملة خبر.

فإذا قلت: "**زيدٌ ضربَ هو**" لم يكن "هو" فاعلًا بـ "**ضرب**" بل هو توكيد له، كما قال سبحانه: **{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}** [البقرة: ٣٥]، فإذا قلت "**زيدٌ ضربَ هو عَمرًا**" لا تُعرِب "هو" على أنه فاعل، هذا خطأ، بل تقول: "ضربَ" فعل ماضٍ مبنيٌ على الفتح الظاهر وفاعله ضميرٌ مستتر تقديره "هو"، و "هو" هذا توكيد للضمير المستر الذي هو فاعل.

كذلك "ضربَتْ": إذا قلت: "هندٌ ضربَتْ"، ففي "ضربَتْ" ضمير مستتر هو الفاعل ولا يجوز إظهاره، وإذا ذكرتَه كان توكيدا كما سبق بيانه.

هذا باختصار فيما يتعلق بالمُضمرات، ثم سيتكلم على باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وهذا نرجئه للدرس القادم إن شاء الله تعالى، أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس السابع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد

فقد وقفنا في الدرس الماضي عند باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

قال ابن آجروم رحمه الله تعالى:

باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله

وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله. [١]

---

[١] أتى بباب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله بعد باب الفاعل لأن حكمه حُكم الفاعل في وجوه كثيرة، وهذه تجدها في المطولات – يعني لا تأتي في هذه الآجرومية –.

وقوله: وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله: يعني أن المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله إنما يكون مرفوعا إذا لم يكن معه فاعله، ولذلك قيل فيه: المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، أي: لم يُذكر معه الفاعل؛ إذ لو ذُكِر الفاعل لكان المفعول منصوبا على أصله.

قال:

فإن كان الفعل ماضيا ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، وإن كان مضارعا ضُمَّ أوله وفُتِح ما قبل آخره.

وهو على قسمين: ظاهر، ومُضمَر.

فالظاهر نحو قولك: "ضُرِب زيد" و "يُضرَب زيد" و "أُكرِم عمرو" و "يُكرَم عمرو". [٢]

---

[٢] قوله: فإن كان الفعل ماضيا ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره: يعني أنك إذا أردت أن تَبني الفعل إلى ما لم يُسَمَّ فاعله فلا بد من أن تُغيّر أوله والذي قبل آخره، وهذا يتناوله الصَرفيون بتوسع أكثر من النُحاة، يعني: تجد هذه التغيرات في كتب الصرف لا النحو على وجه التفصيل، أما النحاة المتأخرون فيذكرونها على سبيل الإجمال إلا في شروحات الألفية فهذه تجدها موسعة.

فإن كان الفعل ماضيا: ضَمَمت أوله وكَسَرت ما قبل آخره، تقول في "ضَرَب": "ضُرِب"، فـ "الضاد" بعد أن كانت مفتوحةً أصبحت مضمومةً، و "الراء" بعد أن كانت مفتوحةً أصبحت مكسورةً، و "الباء" كما هي للبناء.

وفي "شَرِب" تقول: "شُرِب"، فالكسرة التي في "الراء" في "شَرِب" غير الكسرة التي في "شُرِب"، الكسرة التي في "الراء" في "شَرِب"

ليست هي عين الكسرة التي في "شُرِب"، إنما وافقت هذه تلك لأن الفعل من باب "فَعِلَ"، و "فَعِلَ" تقول في مُغَيَّر الصيغة منه: "فُعِلَ"، و "فَعَلَ" تقول فيه أيضا: "فُعِلَ"، فعُلِم من ذلك أن هذا الكَسر إنما هو كسرٌ لتَغَيُّر صيغة الفعل.

قوله: وإن كان مضارعا ضُمَّ أوله وفُتِح ما قبل آخره: فنقول في "يَضرِب": "يُضرَب"، وفي "يَستَخرِج": "يُستَخرَج"، وفي "يَشرَب": "يُشرَب"، فالفتحة التي في "يَشرَب" غير الفتحة التي في "يُشرَب" على ما سبق بيانه.

قوله: وهو على قسمين: ظاهر، ومُضمَر: هذا مثال ما تَقَدَّم في الفاعل، يعني منه ما هو ظاهر، ومنه ما هو مُضمَر، وقد سبق بيان هذا الأمر في الدرس الماضي.

وقوله: فالظاهر نحو قولك: "ضُرِب زيدٌ": "زيدٌ" هذا في الأصل كان مفعولاً به "ضَرَبتُ زيداً"، فلما حُذِف الفاعل أصبح "زيدٌ" مرفوعا بعد أن كان منصوبا، تقول: "ضُرِب زيدٌ" و "يُضرَب زيدٌ" و "أُكرِم عمرٌو" و "يُكرَم عمرٌو".

"ضُرِب زيدٌ": "ضُرِب" هذا فعل ماض مَبنيٌ لما لم يُسَمَّ فاعله، فضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، و "زيدٌ" مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله.

"يُضرَب عمرٌو": "يُضرَب" هذا فعل مضارع مَبنيٌ لما لم يُسَمَّ فاعله لانضِمام أوله وفَتح ما قبل آخره، و "عمرٌو" مفعول لما لم يُسَمَّ فاعله.

ونحو ذلك: "ضُرِب الزيدان" و "يُضرَب الزيدان" و "ضُرِب الزيدون" و "يُضرَب الزيدون" وهكذا.

ونحن نتكلم في الآجرومية فنتقيَّد بمصطلحات ابن آجروم والكوفيين، وإلا فهذه الأبواب تختلف، لكن أنا لن أُشَتِّت ذهنك بالكلام على مثل هذه الأمور.

قال:

والمُضمَر نحو قولك: "ضُرِبتُ" و "ضُرِبنا" و "ضُرِبَتْ" و "ضُرِبْتِ" وما أشبه ذلك. [٣]

---

[٣] وكذا: "ضُرِبْتِ" و "ضُرِبتُما" و "ضُرِبتُم" و "ضُرِبتُنَّ" على ما سبق بيانه في الفاعل، فكذلك المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، وإنما اقتصر على الأمثلة الثلاثة دون ما بقي لتَقَدُّمِها في باب الفاعل، هو مَثَّل بنفس ما سبق بيانه في باب الفاعل حتى تَتَّضِح الصورة.

قال:

باب المبتدإ والخبر

المبتدأ: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.

والخبر: هو الاسم المرفوع المُسنَد إليه.

نحو قولك: "زيد قائمٌ" و "الزيدان قائمان" و "الزيدون قائمون". [٤]

---

[٤] قوله: باب المبتدإ والخبر: المبتدأ كما قال: "هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية". إذن دَلَّ ذلك على أن ثَمَّ أسماء مرفوعةً لكنها لا تكون عاريةً عن العوامل اللفظية، كـ "الخبر" مثلا، فهو اسم مرفوعٌ، لكنه مرفوعٌ بالمبتدإ.

المبتدأ لا يكون له عاملٌ لفظي، إنما عامله معنوي، تقول: "زيدٌ قائمٌ": "زيدٌ" هذا مبتدأ، لماذا؟ لأنه ليس له عاملٌ لفظي، وإنما العامل فيه معنوي وهو الابتداء.

ثم قال: "والخبر هو الاسم المرفوع المُسنَد إليه". يعني أن الخبر مرفوعٌ أيضا، وهو مُسنَدٌ إلى المبتدإ، أي مُخبَرٌ به عنه.

ثم مَثَّل ذلك، فقال: نحو قولك: "زيد قائمٌ": "زيدٌ" هذا مبتدأ لأنه اسم مرفوعٌ عارٍ عن العوامل اللفظية، و "قائمٌ" خبره لأنه اسم مرفوع لكنه مُسنَدٌ إلى المبتدإ.

ومَثَّل ذلك أيضا بالمُثَنَّى والجمع، فقال: و "الزيدان قائمان" و "الزيدون قائمون": "الزيدان" مبتدأ لأنه اسم مرفوعٌ عارٍ عن العوامل اللفظية، و "قائمان" خبره لأنه اسم مرفوع مُسنَدٌ إليه.

وكذلك: "الزيدون قائمون".

"زيدٌ": مبتدأ لأنه اسم مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة لأنه اسم مُفرَد.

ولو قلت: "الرجال قائمون": كذلك الرجالُ مبتدأ مرفوعٌ بالابتداء وعلامة رفعه الضمة لأنه جمع تكسير.

ولو قلت: "الزيدان قائمان": هو مبتدأ أيضا لكنه مرفوعٌ بـ "الألف" لأنه مُثَنَّى، و "قائمان" خبره مرفوعٌ وعلامة رفعه "الألف" لأنه مُثَنًّى.

وكذا: "الزيدون قائمون": "الزيدون" مبتدأ وهو مرفوعٌ وعلامة رفعه "الواو" لأنه جمع مذكر سالم، و "قائمون" كذلك خبره مرفوعٌ وعلامة رفعه "الواو" لأنه جمع مذكر سالم.

نستنتج من هذا أن الأصل أن يتطابق المبتدأ والخبر، فإن كان مفردًا كان الخبر مفردا، وإن كان المبتدأ مثنى كان الخبر كذلك مثنى، وكذا الجمع، هذا الأصل.

قال:

والمبتدأ قسمان: ظاهر ومُضمَر.

فالظاهر ما تقدم ذكره.

والمُضمَر اثنا عشر اسما، وهي: أنا، و "نحن"، و "أنت"، و "أنتِ"، و "أنتما"، و "أنتم"، و "أنتُنَّ"، و "هو"، و "هي"، و "هما"، و "هم"، و "هنَّ".

نحو قولك: "أنا قائم" و "نحن قائمون" وما أشبه ذلك. [٥]

---

[٥] اعلم أن المبتدأ إذا كان مُضمَرا فإنه يكون محصورا فيما ذُكِر، يعني محصور في هذه الضمائر المُعَيَّنَة.

"أنا": ضمير المتكلم وحده.

"نحن": ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المُعَظِّم نفسه.

"أنت": ضمير الواحد المخاطب المذكر.

"أنتِ": ضمير الواحدة المخاطبة المؤنثة.

"أنتما": ضمير المخاطب المثنى، ويشترك فيه المذكر والمؤنث.

"أنتم": ضمير المخاطبين المذكرين.

"أنتنَّ": ضمير المخاطبات المؤنثات.

"هو": ضمير الواحد الغائب.

"هي": ضمير الواحدة الغائبة.

"هما": ضمير الاثنين الغائبين، ويشترك فيه أيضا المذكر والمؤنث.

"هم": ضمير الغائبين المذكرين.

"هنَّ": ضمير الغائبات المؤنثات.

تقول: "أنا قائمٌ" و "نحن قائمون" و "هو قائمٌ" و "هي قائمةٌ" و "أنت قائمٌ" و "أنتما قائمان" و "أنتم قائمون" وهكذا.

"أنا قائمٌ": "أنا" مبتدأ، و "قائمٌ" خبره.

وعند التفصيل تقول في "أنا" ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدإ؛ لأن الضمائر كلها مبنيات.

"نحن قائمون": "نحن" مبتدأ، وعند التفصيل تقول ما سبق لكن بالبناء على الضم، و "قائمون" خبره.

ثم قال: وما أشبه ذلك: استغنى بهذين المثالين عن تمثيل الباقي، فهو واضح وسهل ليس فيه إشكال.

قال:

والخبر قسمان: مفردٌ وغير مفرد.

فالمفرد نحو: "زيدٌ قائمٌ".

وغير المفرد أربعة أشياء: "الجار والمجرور"، و "الظرف"، و "الفعل مع فاعله"، و "المبتدأ مع خبره". [٦]

---

[٦] إذاً الأصل في الخبر أن يكون مفردا، ثم قد يكون هذا الخبر غير مفردٍ، فيكون جملة أو شِبه جملة.

فالمفرد في هذا الباب – نحن نتكلم عن المفرد في باب الخبر– ما ليس بجملة ولا شبيهٍ بها، أي: ولا شبه جملة.

وغير المفرد الجملة وشِبهها.

قوله: فالمفرد نحو: "زيدٌ قائمٌ": "زيدٌ" هذا مبتدأ، و "قائمٌ" خبره وهو مفرد، لماذا؟ لأنه ليس بجملة ولا شِبه جملة.

إذاً لو قلت: "الزيدان قائمان": "الزيدان" مبتدأ، و "قائمان" هذا خبر وهو مفرد.

كيف يكون مفردا و "قائمان" هذا مثنى؟ نقول: المراد بالمفرد في باب الخبر ما ليس بجملة ولا شبه جملة.

فلو قلت: "المسلمون ساجدون": "ساجدون" هذا خبر وهو مفرد.

فالمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة ولا شبه جملة.

ثم قال: "وغير المفرد أربعة أشياء: "الجار والمجرور"، و "الظرف"، و "الفعل مع فاعله"، و "المبتدأ مع خبره".

إذن الخبر قد يكون جملة اسمية، وقد يكون جملة فعلية، وقد يكون جارا ومجرورا، وقد يكون ظرفًا، هذه أربعة أحوال للخبر غير المفرد.

فإذا قلت: "زيدٌ في الدارِ". "زيدٌ" مبتدأ، و "في الدارِ" جار ومجرور وهو خبر زيد، وإن شئت قلت: متعلق بمحذوف خبر؛ لأن الخبر هو كائن، "زيدٌ كائنٌ في الدارِ"، على خلاف طويل عريض في هذا المتَعَلَّق.

وَأَخبَرُوا بِظَرفٍ او بِحَرفِ جَرّْ *** نَاوِينَ مَعنَى كَائِنٍ أَوِ استَقَرْ

لكن الخلاصة تقول: "زيدٌ كائنٌ في الدارِ": فالخبر نُقَدِّره محذوفا، و "في الدارِ" هذا متعلق به.

"زيدٌ عندك": يعني "زيدٌ استقر عندك" أو "زيدٌ مُستَقِّرٌ عندك": "زيدٌ" هذا مبتدأ، و "عندك" ظرفٌ وهو متعلق بمحذوف خبر.

أما مثال الخبر الذي يكون جملة فعلية، كقولك: "زيدٌ قامَ أبوه": "زيدٌ" هذا مبتدأ، و "قامَ" فعل ماضٍ، و "أبو" فاعله وهو مضاف و "الهاء" مضافٌ إليه، والجملة من "قامَ أبوه" في محل رفع خبر المبتدإ "زيدٌ".

وكذا "زيدٌ جاريتُه ذاهبةٌ": "زيدٌ" هذا مبتدأ أول، و "جاريتُه" هذا مبتدأ ثان، وهو مضاف و "الهاء" مضافٌ إليه، و "ذاهبةٌ" خبر المبتدإ الثاني، والجملة من المبتدإ الثاني وخبره "جاريتُه ذاهبةٌ" في محل رفع خبر المبتدإ الأول "زيدٌ".

إذن مَثَّل لك بالأنواع الأربعة: بالجملة الفعلية، وبالجملة الاسمية، وبالجار والمجرور، وبالظرف.

ثم سيتكلم على باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر، وهذا نبدأ فيها إن شاء الله تعالى في الدرس القادم.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس الثامن

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده وسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهَدي هَدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

ما زلنا مع شرح الآجرومية لابن آجروم.

قال ابن آجروم رحمه الله تعالى:

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

وهي ثلاثة أشياء: "كان وأخواتها"، و "إن وأخواتها"، و "ظننت وأخواتها". [١]

---

[١] قال المَكُودِّي: لما فرغ من المبتدإ والخبر شرع في العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر، فقال: وهي ثلاثة أشياء: "كان وأخواتها"، و "إن وأخواتها"، و "ظننت وأخواتها": وقسمها إلى ثلاثة أقسام: "كان وأخواتها"، و "إن وأخواتها"، و "ظننت وأخواتها"، وبدأ بـ "كان وأخواتها".

قال رحمه الله:

فأما "كان وأخواتها" فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر [٢]

---

[٢] ترفع ما كان مبتدأً على أنه اسمها، وتنصب الخبر على أنه خبرها.

فإذا قلت: "زيدٌ قائمٌ": "زيدٌ" مبتدأ و "قائمٌ" خبر، فإذا دخلت عليه "كان" تقول: "كان زيدٌ قائمًا": فرفعت "كان" "زيدٌ" على أنه اسم لها، ونصبت "قائمًا" على أنه خبر لها.

فإن قلت: "زيدٌ" كما هو مرفوع بالضمة، نقول: الضمة في زيدٍ قبل دخول "كان" عليه ليست هي الضمة فيه بعد دخول "كان" عليه، فهي غيرها، الأولى بسبب عامل الابتداء، والثانية بسبب العامل (كان).

قال رحمه الله:

وهي: "كان"، و "أمسى"، و "أصبح"، و "أضحى"، و "ظَلَّ" و "بات"، و "صار"، و "ليس"، و "ما زال"، و "ما انفك"، و "ما فَتِئَ"، و "ما بَرِحَ"، و "ما دام"، وما تَصَرَّف منها نحو: كان ويَكُون وكُن، وأصبح ويُصبِح وأَصبِح. [٣]

---

[٣] هذه ثلاثة عشر فعلا كلها ترفع الاسم وتنصب الخبر، لكنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم يعمل هذا العمل المذكور بلا شرط، وهي ثمانية: "كان"، و "أمسى"، و "أصبح"، و "أضحى"، و "ظَلَّ" و "بات"، و "صار"، و "ليس".

وقسم يعمل بشرط تَقَدُّم النفي أو النهي عليه، وهي: "زال"، و "انفَكَ"، و "فَتِئَ"، و "بَرِحَ"، ولذلك أتى بهذه الأفعال مقرونةً بـ "ما" النافية.

وقسم يعمل بشرط تقدم "ما" المصدَرِيَّة الظَرفِيَّة، وهي: "دام"، ولذلك مَثَّل بها مقرونةً بـ "ما" المصدرية.

مثال ذلك: "كان زيدٌ قائمًا"، و "أمسى عمروٌ منطلقًا"، و "أصبح عبدُ الله ضاحكًا"، و "ما زال زيدٌ قائمًا"، و "ما بَرِح عمروٌ منطلقًا"، و "لن ينفَك عبدُ الله ضاحكًا"، و "لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا"، وهكذا.

قوله: "وما تصرف منها نحو: كان ويَكُون وكُن، وأصبح ويُصبِح وأَصبِح": لما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي: «"كان"، و "أمسى"، و "أصبح"» ... إلخ، نَبَّه ها هنا أن ما تَصَرَّف منها كالمضارع والأمر يعمل عمل الماضي، فيرفع الاسم وينصب الخبر، نحو: "يكون زيدٌ قائمًا"، فإذا قلت: "كان زيدٌ قائمًا" تقول كذلك: "يكون زيدٌ قائمًا"، و "كُن قائمًا: ففي "كُن" ضمير مستتر هو اسم "كُن"، و "قائمًا" خبره.

وتقول أيضا: "يُصبِح زيدٌ منطلقًا"، ومنه قوله تبارك وتعالى: **{فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً}** [الحج: ٦٣]، و "أصبح قائمًا": ففي "أصبح" ضمير مستتر هو اسمه، و "قائمًا" خبره.

وفُهِم من قوله: "وما تَصَرَفَّ منها": أن منها ما هو مُتَصَرِّف وغير مُتَصَرِّف، وكلها مُتَصَرِّف إلا "ليس" و "دام" فإنهما يلزمان لفظ الماضي ولا يتصرفان.

والمُتَصَرِّف ههنا هو الذي يُستعمل منه المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، على خلاف في بعضها، وغير المُتَصَرِّف هو الذي لا يُستعمل منه إلا الماضي، والتصرف وغيره أنواع لا تأتينا ههنا.

قال رحمه الله:

تقول: "كان زيدٌ قائمًا"، و "ليس عمرٌ شاخصًا"، وما أشبه ذلك. [٤]

---

[٤] هذا تمثيل منه لما سبق بيانه.

ثم شرع في الكلام في "إن وأخواتها".

قال رحمه الله:

وأما "إنَّ وأخواتها" فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي "إنَّ"، و "أنَّ"، و "وكأن"، و "لكنَّ"، و "ليت"، و "لعل"، تقول: "إن زيداً قائمٌ"، و "ليت عمرًا شاخصٌ"، وما أشبه ذلك. [٥]

---

[٥] فعمل "إنَّ" عكس عمل "كان"، لأن "كان" ترفع الاسم وتنصب الخبر، و "إنَّ" تنصب الاسم وترفع الخبر.

وأصل ما دخلت عليه "إنَّ" المبتدأ والخبر، كقولك "زيدٌ قائمٌ"، فإذا أدخلت عليه "إنَّ" نصَبتَ ما كان مبتدأً على أنه اسمها ورفعت ما كان خبرا على أنه خبرها، تقول: "إنَّ زيدًا قائمٌ": "زيداً" اسم "إنَّ" منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و "قائمٌ" خبره مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ثم قال: وهي "إنَّ"، و "أنَّ"، و "كأن"، و "لكنَّ"، و "ليت"، و "لعل": هذه ستة أحرف كلها متساوية في نصب الاسم ورفع الخبر، تقول: "إنَّ زيداً قائمٌ"، و "ليت عمرًا شاخصٌ" وما أشبه ذلك.

ومثال ذلك: "أعجبني أن زيدًا منطلقٌ"، و "كأنَّ زيدًا أسدٌ"، و "قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قاعدٌ"، و "لعلَّ بَكْرًا قادمٌ".

ثم شرع في الكلام على معاني "إنَّ وأخواتها".

قال رحمه الله:

ومعنى "إن" و "أن" للتوكيد، و "لكنَّ" للاستدراك، و "كأن" للتشبيه، و "ليت" للتمني، و "لعل" للترجي والتوقع. [٦]

---

[٦] ذكر في هذا الفصل معاني هذه الأحرف، فذكر أن معنى "إنَّ" المكسورة الهمزة و "أنَّ" المفتوحة الهمزة للتوكيد، والفرق بينهما أن "إنَّ" المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها في مَوضِع الجملة، وأما المفتوحة الهمزة ففي مَوضع المفرد تُقَدَّر مع اسمها وخبرها للمصدر، نحو: "أعجبني أن زيدًا منطلقٌ": أي أعجبني انطلاقَ زيدٍ، أو عجبت من انطلاقه.

وذكر أن "لكنَّ" للاستدراك، ولذلك لا بد لها من أن يتقدمها كلام يُستَدرَك عليه، ويكون ما بعدها مخالفا لما قبلها، نحو: "ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قائمٌ".

و "كأن" للتشبيه، نحو: "كأن زيدًا أسدٌ"، أي: يشبه الأسدَ في القوة. والأصل: "زيدٌ أسدٌ"، أو "زيدٌ كالأسدِ"، فدخلت "أنَّ" على "زيدًا" فنصبته، ثم دخل عليها الـ "كاف" التي تفيد التشبيه، فتقول: "كأنَّ زيدًا أسدٌ"، أو "كأنَّ زيدًا الأسدُ".

و "ليت" للتمني، كقوله تعالى: **{يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا}** [النساء: ٧٣].

و "لعل" للترجي، نحو قوله تعالى: **{لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}** [البقرة: ١٨٩]، وللتوقع، نحو قوله "**لعل المُحِبَّ قادمٌ**".

والفرق بين "ليت" و "لعل" أن "ليت" يُتَمَنَى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن وقوعه، نحو قوله: "ألا ليت الشباب يعود يوما"، و "لعل" لا يُتَرَجَّى بها إلا ما يمكن وقوعه غالبا، **ولا يجوز أن يُقال:** "لعل الشباب يعود يوما"، هذا هو الفرق بين "ليت" و "لعل".

ثم انتقل إلى الناسخ الثالث وهو "ظَنَّ وأخواتها".

قال رحمه الله:

وأما "ظننت وأخواتها" فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها، وهي: "ظننت"، و "حسبت"، و "خِلت"، و "زعمت"، و "رأيت"، و "علمت"، و "وجدت"، و "اتخذت"، و "جعلت"، و "سمعت". [٧]

---

[٧] فإذا قلت:" "زيدٌ قائمٌ": "زيدٌ" مبتدأ و "قائمٌ" خبر، فإذا دخلت عليه "ظَنَّ" أو فعلًا من هذه الأفعال، قلت: "ظننت زيدًا قائمًا".

"فكان وأخواتها" كانت ترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها، و "إنَّ وأخواتها" تعمل عكس ذلك، فتنصب الاسم وترفع الخبر، أما "ظَنَّ وأخواتها" فإنها تنصبهما معًا، لكنها تنصب الأول على أنه مفعول به أول، وتنصب الثاني على أنه مفعول به ثانٍ، فتقول: "ظننت زيدًا قائمًا": "زيدًا" مفعول به أول، و "قائما" مفعول به ثانٍ، و "ظننت" فعل وفاعل.

فإن قلت: إن هذا الفصل ذكر أنه سيتَعَرَضٌ فيه للمرفوعات وقد ذكر فيه "كان وأخواتها" و "إنَّ وأخواتها" لأن اسم "كان" مرفوع وخبر "إنَّ" مرفوع، فلأي وجه ذكر معها باب "ظننت وأخواتها وليس في الجزأين بعدها مرفوعٌ؟

قُلتُ – أي المَكُودِّي –: هو كذلك، لكنه لما ذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وكان باب "ظننت" فيها ذكرها كذلك وإن كان الجزءان بعدها منصوبين، وهي: "ظننت"، و "حسبت"، و "خِلت"، و "زعمت" ... إلى آخر ما قال.

ذكر في هذا الباب عشرة أفعال وهي على ثلاثة أقسام:

قسم يفيد رجحان وقوع المفعول الثاني، وهو: "ظننت"، و "حسبت"، و "خِلت"، و "زعمت"، وكلها بمعنى "ظننت".

وقسم يفيد تحقيق وقوعه، وهو: "رأيت"، و "علمت"، و "وجدت".

وقسم يفيد التغير والتحويل، وهو: "اتخذت"، و "جعلت".

وهو ما بَقِيَ إلا "سمعت"، وقد أغرب المؤلف في ذكرها في هذا الباب، وهو في ذلك تابع لأبي عليٍ الفارسي، فسمعت الأخيرة فيها خلاف، وابن آجروم مال إلى أنها من أخوات "ظننت".

قال رحمه الله:

تقول: "ظننت زيدًا منطلقًا"، و "خِلت عمرًا شاخصًا" وما أشبه ذلك. [٨]

---

[٨] فأتى بمثالين.

"علمت عمرًا أخاك"، و "خِلت زيدًا غلامَك"، فكل من "زيدا" و "غلامَك" و "عمرًا" و "أخاك" وهكذا كلها مفعولات لهذه الأفعال، الأول مفعول به أول، والثاني مفعول به ثانٍ.

ومثال ذلك قوله تعالى: **{وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا}** [النساء: ١٢٥]، "إبراهيمَ" مفعول به أول، و "خليلاً" مفعول به ثانٍ، والفاعل هو الرب سبحانه وتعالى، و "اتخذ" هذا فعل ماضٍ مبنيٌ على الفتح الظاهر.

ثم سيشرع في باب النعت، وهذا نبدأ فيه إن شاء الله سبحانه وتعالى في الدرس القادم.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس التاسع

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده وسوله.

أما بعد:

فقد وقفنا في الدرس الماضي عند باب النعت.

قال ابن آجروم رحمه الله تعالى:

باب النعت

النعت: تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره. [١]

---

[١] لما فرغ من المرفوعات، شرع في توابعها وبدأ بالنعت، فقال: النعت: تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره.

والنعت ينقسم إلى قسمين: نعت حقيقي، ونعت سببي.

فالنعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعةٍ من عشرةٍ، وهو واحد من الرفع والنصب والخفض، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، فتقول: "قام رجلٌ عاقلٌ": فـ "عاقلٌ" هذا تابعٌ لـ "رجلٌ"، تابعٌ له في الرفع،

تقول: "رجلٌ" هذا فاعل للفعل "قام"، و "عاقلٌ" هذا نعتٌ له، وهو واحدٌ من الرفع والنصب والخفض: أي تبعه في إعرابه، وتابع له في التنكير: "رجل" هذا نكرة، فتقول: "قام رجلٌ عاقلٌ" ولا تقول: "قام رجلٌ العاقلٌ"، كما لو قلت "الرجل" معرفة، لا يجوز أن تقول: "قام الرجلٌ عاقلٌ" بل تقول: "قام الرجلٌ العاقلٌ" وهكذا، وتابعٌ له في التذكير، وهو واحدٌ أيضا من التذكير والتأنيث: تقول: "قام رجلٌ عاقلٌ" لا "عاقلة"، ولا: "قامت امرأةٌ عاقلٌ" بل "عاقلة"، وتابع له في الإفراد والتثنية والجمع، وهو واحدٌ أيضا، تقول: "قام رجلٌ عاقلٌ" لا "قام رجلٌ عاقلان" أو "عاقلون"، ولا يجوز أيضا العكس، لا تقول: "قام الرجال عاقلٌ" وهكذا.

هذا النعت الحقيقي.

أما النعت السببي فيتبع منعوته في اثنين من خمسة، في واحد من الرفع والنصب والجر، وفي واحد من التعريف والتنكير، ولا يلزمه أن يتبعه في ما بقي، تقول: "مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ": فقد تبعه في الخفض وهو واحدٌ من الرفع والنصب والجر، وفي التنكير وهو واحدٌ من التعريف والتنكير، لكنه لم يتبعه في التذكير، فلم نَقُلْ: "مررتُ برجلٍ قائمٍ أُمُّهُ"، وإنما قلنا: "مررتُ برجلٍ قائمةٍ أُمُّهُ" وجاء النعت مؤنثا بخلاف المنعوت، لأن "رجل"

مذكر و "قائمة" مؤنث، وكذلك تقول: "مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبوها" فهو تابع له أيضا في ما ذُكِر، ولم يتبعه في التأنيث، وكذلك تقول: "مررتُ برجلين قائمٍ أبوهما" فهو تابع له أيضا في ما ذُكِر، ولم يتبعه في الثنية.

وهذا الذي ذكره المُصَنِّف في قوله: تابع للمنعوت في رفعه ونصبه ...إلخ لازمٌ في كل نعتٍ حقيقيا كان أم سببيا، لذلك اقتصر عليه المؤلف ليشمل قسمي النعت.

ثم مَثَّل بالحقيقي لأنه الأصل في النعت؛ **قال:**

تقول: "قامَ زيدٌ العاقلُ"، و "رأيتُ زيداً العاقلَ"، و "مررتُ بزيدٍ العاقلِ". [٢]

---

[٢] ولما ذكر أن النعت تابع للمنعوت في التعريف والتنكير، احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة، إذْ كيف تعرف التعريف والتنكير والنعت وأنت لا تعرف المعرفة والنكرة.

فبدأ بالمعرفة.

قال:

والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المُضمَر، نحو: "أنا" و "أنت"، والاسم العَلَم، نحو: "زيدٍ" و "مكةَ"، والاسم المُبهَم، نحو: "هذا" و "هذه" و "هؤلاء"، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: "الرجلِ" و "الغلامِ"، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة. [٣]

---

[٣] اقتصر على هذه الأربعة من باب التيسير، وبدأ بالمُضمَر لأنه أعرَفُ المعارف، وهو محصور في واحدٍ وستين ضميرًا، وقد ذكر بعضها في باب الفاعل وباب المبتدأ والخبر وسيذكر بعضها أيضا في باب المفعول به.

الثاني: هو الاسم العَلَم: وهو ما عُيِّن مُسَماه مطلقا، وهو على ثلاثة أقسام: عَلَم الأشخاص، نحو "زيدٍ" و "عمرٍو"، وعَلَم الأماكن، نحو: "مكةَ" و "فاس"، وعَلَم الأجناس، نحو: "أسامة" لجنس الأسد، و " ذُؤالَةَ" لجنس الذئب، و "ثعالة" لجنس الثعلب، و "أم عِرْيَطٍ" لجنس العقرب، و "بنت طبقٍ" ضربٌ من الحَيَّات.

هذا العلم بأنواعه الثلاثة من المعرفة ويدخل فيه علم الأجناس على الصحيح.

الثالث: هو الاسم المُبهَم، **ويعني به:** اسم الإشارة، وهو على ثلاثة أقسام: قريب، نحو: "هذا"، ومتوسط، نحو: "ذاك"، وبعيد، نحو: "ذلك".

الرابع: هو الاسم الذي فيه "الألف واللام" بجميع أنواعه، كل اسم دخلت عليه "ال" فهو معرفة.

الخامس: هو ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة.

وهذا الترتيب الذي ذكره المؤلف مقصودٌ، لأنه رتبها على تقدم الأعرف فالأعرف، فالمُضمَر أعرَف المعارف، ثم العَلَم، ثم اسم الإشارة، ثم ذو الأداة – ذو الألف واللام –. وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في مرتبته من التعريف، إلا المضاف إلى المُضمَر فإنه في مرتبة العَلَم.

فـ "غلامك": في مرتبة العَلَم، و "غلامُ زيدٍ": في مرتبة العَلَم أيضا، و "غلامُ هذا": في مرتبة اسم الإشارة، و "غلام الرجل" في مرتبة ذي الألف واللام.

فما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة يكون في مرتبتها إلا المضاف إلى المُضمر، فما أضيف إلى الضمير فإنه يكون في مرتبة العَلَم.

ثم سيبدأ في الكلام على النكرة.

قال:

والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر، وتقريبه: كل ما صلح معه دخول الألف واللام عليه، نحو الرجل والفرس. [٤]

---

[٤] ويعني أن النكرة عامةٌ بخلاف المعرفة فإنها تُعَيِّن مُسَماها.

وقوله: شائع في جنسه: أن قولك "رجلٌ" لا يختص به رجلٌ دون آخر، فلا يُراد به رجلٌ مُعَيَّن من الرجال، بل هو صادق على فردٍ من أفراد الرجال، وهو معنى قوله: لا يختص به واحد دون آخر.

وقوله: وتقريبه: كل ما صلح معه دخول الألف واللام عليه، نحو الرجل والفرس: يعني للابتداء وتقريب ذلك على المبتدئ الدراس هذا الفن أن يقال له: كل ما دخلت عليه "ال" فإنه نكرة، فـ "رجلٌ" نكرة لأنه يصلح أن يدخل عليها "ال"، وما لا يصلح دخول "ال" عليه فهو معرفة.

قال:

باب العطف

وحروف العطف عشرة، وهي: "الواو"، و "الفاء"، و "ثم"، و "أو"، و "أم"، و "إما"، و "بل"، و "لا"، و "لكن"، و "حتى" في بعض المواضع. [٥]

---

[٥] يريد بذلك عطف النَسَق، وهو العطف بأحد الحروف التي وضعتها العرب لذلك، وهي عشرة، كما بينها في قوله: وحروف العطف عشرة.

أما "الواو": فإنها تُشرِك في اللفظ والمعنى، ولا تدل على الترتيب، فإذا قلت "قامَ زيدٌ وعمرٌو" احتمل أن يكون زيدٌ قام قبل عمرٍو، وعمرٌو قام قبل زيدٍ، أو قاما معا في زمنٍ واحدٍ.

وأما "الفاء": فإنها تُشرِك ما قبلها مع ما بعدها في الإعراب والمعنى إلا أن فيها ترتيبا وتعقيبا، أي من غير مهلة، فإذا قلت: "قامَ زيدٌ فعمرٌو" فالمعطوف فيها وهو عمرٌو قام بعد زيدٍ وليس بينهما مهلة، أي: تدل على السرعة.

وأما "ثُمَّ": فإنها تُشرِك في الإعراب والمعنى أيضًا وتدل على الترتيب والمهلة، فإذا قلت: "قامَ زيدٌ ثم عمرٌو" فعمرٌو قام بعد زيدٍ وبينهما مهلة، فـ "ثم" تدل على الترتيب مع التراخي في الزمن.

وأما "أو": فإنها لأحد الشيئين أو الأشياء، فإذا قلت: "قامَ زيدٌ أو عمرٌو" فالقائم أحدهما غير مُعَيَّن.

وأما "أم": فيُعطَف بها بعد همزة التسوية، كقوله تعالى: **{وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ}** [يس:١٠]، أي بعد همزةٍ يُقَدَّر ما بعدها وما قبلها بكلام واحد، نحو: "أزيدٌ قام أم عمرٌو" أي أيهما قام؟

وأما "إما": فهي في المعنى بمنزلة "أو".

وأما "بل": فيُعطَف بها بعد الإيجاب، نحو: "قامَ زيدٌ بل عمرٌو"، وبعد النفي، نحو: "ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو"، فالقائم عمرٌو دون زيدٍ، وكقولك: "لم يأتِ زيدٌ بل عمرٌو" أي عمرٌو الذي جاء، فتنفي الحكم للأول وتثبته للثاني أو العكس.

وأما "لا": فيُعطَف بها بعد الإيجاب، نحو: "قامَ زيدٌ لا عمرٌو"، فالقائم زيدٌ دون عمرٍو؛ كـ "بل"، وبعد الأمر، نحو: "اضرب زيدًا

لا عمرًا" فزيدٌ هو المأمور بضربه دون عمرٍو، وبعد النداء، نحو: "يا زيدُ لا عمرُو" فالمُنادَى زيدٌ دون عمرٍو.

وأما "لكن": فيُعطَف بها بعد النفي، نحو: "ما قام زيدٌ لكن عمرٌو" فالقائم عمرٌو لا زيد، وبعد النهي، نحو: "لا تضرب زيدًا لكن عمرًا" فزيدٌ هو المَنهِيُ عن ضربه دون عمرٍو.

ثم جعل "حتى" في نهاية الحروف لأنها لا تعمل هذا العمل إلا في بعض المواضع، فقال: و "حتى" في بعض المواضع: يعني أن العطف بـ "حتى" قليل، نحو: "قامَ الناسُ حتى زيدٌ"، والأكثر فيها أن تكون حرف جرٍ أو حرف ابتداء.

قال:

فإن عطفت على مرفوعٍ رفعتَ، أو على منصوبٍ نصبتَ، أو على مخفوضٍ خفضتَ، أو على مجزومٍ جزمتَ. [٦]

---

[٦] هذه المعطوفات كلها، فإذا عطفت بهذه الحروف على مرفوعٍ رفعتَ، أو على منصوبٍ نصبتَ، أو على مخفوضٍ خفضتَ، أو على مجزومٍ جزمتَ.

إذاً العطف يدخل الأسماء والأفعال.

وفُهِم من كونه لم يشترط في المعطوف ما اشترط في النعت من كونه موافقا للمنعوت في التعريف والتنكير أنه يجوز عطف المعرفة على النكرة، وعطف النكرة على المعرفة، نحو: "قامَ زيدٌ ورجلٌ".

وفُهِم من قوله: "أو على مجزومٍ جزمتَ": أنه يجوز عطف الفعل على الفعل، لأن الجزم لا يكون إلا في الأفعال.

قال:

تقول: "قام زيدٌ وعمرٌو"، و "رأيت زيدًا وعمرًا"، و "مررت بزيدٍ وعمرٍو"، و "زيدٌ لم يقمْ ولم يخرجْ". [٧]

---

[٧] "قام زيدٌ وعمرٌو": هذا مثال لعطف المرفوع على المرفوع.

"رأيت زيدًا وعمرًا": هذا مثال عطف المنصوب على المنصوب.

"مررت بزيدٍ وعمرٍو": هذا مثال عطف المخفوض على المخفوض.

أما مثال عطف المجزوم على المجزوم، نحو: "زيدٌ لم يقمْ ولم يخرجْ". ونحو: «زيد قام وضحك، ويقوم ويضحك».

ثم شرع في باب التوكيد.

قال:

باب التوكيد

التوكيد: تابع للمُؤَكَّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه ويكون بألفاظ معلومة، وهي: "النفس"، و "العين"، و "كل"، و "أجمع"، وتوابع أجمع، وهي: "أكتع"، و"أبصع"، و "أبتع".

تقول: "قام زيدٌ نفسُه"، و "رأيت القومَ كلَّهُمْ"، و "مررت بالقوم أجمعين". [٨]

---

[٨] التوكيد على قسمين: توكيد لفظي وتوكيد معنوي، ولم يذكر المؤلف التوكيد اللفظي وهو تكرير اللفظ بعينه، ومثاله: "قام زيدٌ زيدٌ": "زيدٌ" هذا توكيد لفظي بعينه، ومنه قوله تعالى: **{كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}** [الفجر: ٢١ – ٢٢]، ومثاله في الفعل: "قامَ قامَ زيدٌ".

وأما المعنوي فهو على قسمين: قسم لإثبات الحقيقة ورفع المجاز، وهو: "النفس"، و "العين"، وقسم للإحاطة والشمول، وهو: "كل"، و "أجمع"، وتوابعه.

وفُهِم من اقتصارهِ على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة بخلاف النعت.

وقوله: ويكون بألفاظ معلومة، وهي: "النفس"، و "العين": هذا القسم الذي يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، فإذا قلت: "قامَ أسامةُ" احتمل أن تكون نسبة القيام إلى أسامةَ حقيقةً أو مجازا على القول بالمجاز، أي: قام غيره، فإذا قلت: "قامَ أسامةُ نفسُه" أو "قامَ أسامةُ عينُه" تَعَيَّن أن يكون هو القائمَ بنفسه.

قوله: و "كل"، و "أجمع"، وتوابع أجمع: هذا القسم الذي يدل على الإحاطة والشمول، فإذا قلت: "جاء الجيش" احتمل أن يكون جاء الجيش كلُّه أو جاء بعضُه، فإذا قلت: "جاء الجيش أجمعُه" أفاد الإحاطة والشمول وأن الجيش جاء كلُه فردا فردا.

وقوله: وتوابع أجمع، وهي: "أكتع"، و "أبصع"، و "أبتع": فتقول: "جاء الجيش أكتعُه" و "جاء الجيش أبصعُه" و "جاء الجيش أبتعُه"، وتقول: "جاءَ القومُ كلُهم أجمعون" كما قال تعالى: **{فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ}** [الحجر: ٣٠].

ثم تكلم على باب البدل.

قال:

باب البدل

إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه.

وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط.

نحو قولك: "قام زيدٌ أخوك"، و "أكلت الرغيفَ ثلثَه"، و "تفعني زيدٌ علمُه"، و "رأيت زيدًا الفرسَ"، أردت أن تقول "الفرسَ" فغلطت فأبدلت زيدًا منه. [٩]

---

[٩] قوله: إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه: هذا تصريح منه بأن البدل يكون في الأسماء ويكون في الأفعال.

وقوله: تبعه في جميع إعرابه: أي: في الرفع والنصب والخفض والجزم.

وفُهِم من اقتصاره على الإعراب أنه يجوز بدل المعرفة من المعرفة وبدل النكرةِ من النكرة وبدل المعرفة من النكرة وبدل النكرة من المعرفة.

قوله: وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط: البدل ينقسم إلى أربعة أقسام.

ثم مَثَّل لكل واحد منها فقال: "قام زيدٌ أخوك": فهذا مثالٌ لبدل شيء من شيء، فإن زيدًا هو أخوك، وأخوك هو زيدٌ.
و "أكلت الرغيفَ ثلثَه": هذا مثالٌ لبدل بعض من كل، لأن ثلث الرغيف بعضه.
و "نفعني زيدٌ علمُه": هذا مثالٌ لبدل الاشتمال، لأن زيدًا مشتملٌ على العلم.

وأكثر ما يكون في المصدر كالمثال المذكور، وقد يكون في غير المصدر، نحو: "سُرِقَ زيدٌ ثوبُه".

و "رأيت زيدًا الفرسَ": هذا هو بدل الغلط، ولذلك قال: أردت أن تقول "الفرسَ" فغلطت فأبدلت زيدًا منه: يعني أنك أردت أن

تقول: "رأيت الفرسَ" فغلط لسانك فقلت بدلا منه "زيدًا"، ثم رجعت إلى ما كنت أردت من ذِكر الفرس فقلت "الفرسَ"، والأحسن من هذا أن يؤتى معه بـ "بل"، فتقول: "رأيت زيدًا بل الفرسَ".

ثم سيشرع في باب منصوبات الأسماء، وهذا نبدأ فيه إن شاء الله -تعالى- في الدرس القادم.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس العاشر

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده وسوله.

أما بعد:

فما زلنا مع الشر المُيَسَّر لمقدمة ابن آجروم رحمه الله، وقد وقفنا في الدرس الماضي عند باب منصوبات الأسماء.

قال:

باب منصوبات الأسماء

المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمُنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان، وأخواتها، واسم إن وأخواتها.

والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف والتوكيد والبدل. [١]

---

[١] لما فرغ من مرفوعات الأسماء وتوابعها، شَرَع في بيان منصوبات الأسماء، وقدَّم المرفوعات لأنها العُمَد ولأنها الأصل،

ثمَّ ثَنَّى بالمنصوبات، وحصر هذا الباب في الأسماء دون الأفعال لأن المرفوع والمنصوب من الأفعال قد تقدَّم في باب الأفعال.

وقوله: المنصوبات خمسة عشر: ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر كما ثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطٌ، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر ما الحجازية، نحو: ما هذا بشرًا.

وقوله: وهي: المفعول به، والمصدر ... إلى آخر ما قال: هذه الأربعة عشر التي ذكرها تقدَّم منها خبر "كان" واسم "إن" في المرفوعات، وباقي ذلك بَوَّب لكل واحد منها بابا، فبدأ بالمفعول به.

قال:

باب المفعول به

وهو: الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل، نحو: ضربتُ زيدًا وركبتُ الفرسَ.

وهو قسمان: ظاهر ومُضمَر.

فالظاهر ما تقدم ذكره، والمُضمَر قسمان: متصل ومنفصل.

فالمتصل اثنا عشر وهي: ضَرَبَنِي وضَرَبَنا وضَرَبَكَ وضَرَبَكِ وضَرَبَكُما وضَرَبَكُم وضَرَبَكُنَّ وضَرَبَهُ وضَرَبَها وضَرَبَهُما وضَرَبَهُم وضَرَبَهُنَّ.

والمنفصل اثنا عشر وهي: إِيَّايَ وإِيَّانا وإِيَّاكَ وإِيَّاكِ وإِيَّاكُما وإِيَّاكُم وإِيَّاكُنَّ وإِيَّاهُ وإِيَّاها وإِيَّاهُما وإِيَّاهُم وإِيَّاهُنَّ. [٢]

---

[٢] "زيداً" هذا مفعول به بـ "ضربتُ" لأن الضرب وقع عليه، وقد وقع بعد الفعل الصادر عن الفاعل وهو الضرب.

وكذلك: "ركبتُ الفرسَ": "الفرسَ" هذا مفعول به لأن الركوب وقع عليه.

وقوله: وهو قسمان: ظاهر ومُضمَر، فالظاهر ما تقدم ذكره: يعني في الأمثلة المتقدمة.

والمُضمَر قسمان: متصل ومنفصل.

فالمتصل اثنا عشر، نحو قولك: ضَرَبَني وضَرَبَنا وضَرَبَكَ وضَرَبَكِ وضَرَبَكُما وضَرَبَكُم وضَرَبَكُنَّ وضَرَبَهُ وضَرَبَها وضَرَبَهُما وضَرَبَهُم وضَرَبَهُنَّ: فهذه اثنا عشر كلها متصلة، وسميت بذلك لاتصالها بالفعل.

"ضَرَبَني": هذا فعل ماضٍ والياء: مفعول به، وهو ضمير المتكلم وحده.

"ضَرَبَنا": هذا فعل ماضٍ ونا: مفعول به، وهو ضمير المتكلم ومعه غيره أو المُعَظِّم نفسه.

"ضَرَبَكَ": هذا فعل ماضٍ والكاف: مفعول به، وهو ضمير المخاطَب المذكر.

والكلام على باقيها سهل، فهذه المُثُل كلها منصوبة على أنها مفعولات، إلا أنها مَبنيَّة لا يظهر فيها الإعراب، وكذلك سائر الضمائر.

والمنفصل اثنا عشر، نحو قولك: إيَّايَ وإيَّانا وإيَّاكَ وإيَّاكِ وإيَّاكُما وإيَّاكُم وإيَّاكُنَّ وإيَّاهُ وإيَّاها وإيَّاهُما وإيَّاهُم وإيَّاهُنَّ: يعني أن هذه الضمائر أيضا تكون مفعولا به، وهي منفصلة: أي غير متصلة بشيء.

وكان حَقُّه أن يأتي بها في هذه المُثُل منصوبةٌ بالفعل الواقع بها، ومثاله أن تقول: "إيَّاي أكرمتَ" و "إيَّانا رأيتَ"، ومنه قوله تعالى: **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}** [الفاتحة: ٥]، فـ "إيَّاك" هذا مفعول به مقدَّم للفعل "نعبدُ" وهو ضمير منفصل.

فهذه الضمائر المذكورة في هذا الباب كلها منصوبة إلا أنها مَبنيَّة لا يظهر فيها إعرابٌ، وكذلك سائر الضمائر.

قال:

باب المصدر (المفعول المُطلَق)

المصدر هو: الاسم المنصوب الذي يَجِئ ثالثًا في تصريف الفعل.

وهو على قسمين: لفظي ومعنوي، فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي، نحو: "قتَلتُه قَتلًا".

وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي، نحو: "جَلَستُ قُعُودًا" و "قمت وُقوفًا" وما أشبه ذلك. [٣]

---

[٣] المصدر أو المفعول المُطلَق – وهذا أفضل وأحسن – لأن المصدر قد لا يكون منصوبًا على أنه مفعولٌ مُطلَق، نحو: "أعجَبَني ضَربُكَ": "ضَربُكَ" هذا مصدر وليس مفعولا مُطلَقا.

فالمصدر هو الحدث الذي يدل عليه الفعل.

أما المفعول المُطلَق فلا بد من أن يكون منصوبا، كما لو قلت: "ضَرَبتُ ضَربًا" و "قمتُ قيامًا" وهكذا.

وقوله: وهو الاسم المنصوب الذي يَجِئ ثالثا في تصريف الفعل: هذا للتيسير على المبتدئ، وكأنه أحال في ذلك على اصطلاحهم

في تصريف الفعل، فإنه إذا قيل لك: كيف تُصَرِّف "ضَرَبَ"؟ قلت: " ضَرَبَ يَضرِبُ ضَربًا".

وقوله: وهو على قسمين: لفظي ومعنوي: قسّم المصدر إلى قسمين.

الأول: أن يكون المصدر موافقا لفعله الذي يَنصِبُه لفظًا ومعنىً، وهذا هو الكثير، نحو: "ضربت ضربا" و "قَعَدتُ قُعُودًا" و "انطَلَقتُ انطِلاقًا".

والثاني: أن يوافقه في المعنى دون اللفظ، نحو: "قَعَدتُ جُلُوسًا" و "وقَفتُ قِيامًا" و "فَرِحتُ جَذَلًا" فهذا يُسمى معنويًّا لموافقته الفعل الناصبَ له في المعنى فقط، فمعنى الوقوف والقيام واحدٌ، ويُسمى أيضا نوعيًا.

ثم شَرَع في باب ظرف الزمان وظرف المكان.

قال:

باب ظرف الزمان وظرف المكان

ظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير "في"، نحو: اليومِ والليلةَ وغُدوَةً وبُكرَةً وسَحَرًا وغَدًا وعَتَمَةً وصَباحًا ومَساءً وأبَداً وأمَداً وحِينًا، وما أشبه ذلك. [٤]

---

[٤] أتى باثنَي عشر اسمًا من أسماء الزمان.

الأول: اليوم: ويُستَعمَل نكرةً، فتقول: "صُمتُ يومًا"، ومعرفةً، فتقول: "صُمتُ اليومَ"، ومضافًا، فتقول: "صُمتُ يومَ الجمعةِ".

الثاني: الليلة: ويُستعمَل أيضًا نكرةً ومعرفة ومضافًا، فتقول: "صَلَّيتُ ليلةَ الجمعةِ".

الثالث: غُدوَةً: ويُستعمَل أيضًا مُنَوَّنًا على أنه نكرةٌ، فتقول: "جِئتُكَ غُدوَةً"، وغير مُنَوَّنٍ على أنه غير مُنصَرِف للتأنيث والعَلَمية، فتقول: "جِئتُكَ غُدوَةَ" وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

الرابع: بُكرَةً: ويُستعمَل أيضاً مُنَوَّنًا وغير مُنَوَّنٍ كغدوة.

الخامس: سَحَرًا: ويُستعمَل مُنَوَّنًا، نحو: "جِئتُكَ سَحَرًا" أي سَحَرًا من الأسحار، وغير مُنَوَّنٍ إذا أُريد به يومًا بعَينِه، نحو: "جِئتُكَ يوم الجمعةِ سَحَرَ" وهو آخر الليل

السادس: غدًا: وهو اسم اليوم الذي بعد يومك.

السابع: عَتَمَةً: وهو الثلث الأول من الليل، تقول: "أتَيتُكَ عَتَمَةً" و "عَتَمَةَ يومِ الجمعةِ".

الثامن: صباحا: وهو أول النهار، تقول: "أتَيتُكَ صَباحًا" و "صَباحَ يومِ الجمعةِ".

التاسع: مساءً: وهو خلاف الصباح، وهو مثله في الاستعمال.

العاشر: أبَدًا: وهو الزمان المُستَقبَل الذي لا نهاية له، تقول: "لا أكلمُكَ أبَدًا".

الحادي عشر: أمَدًا: بمعنى غايةً، تقول: "لا أكلمُكَ أمَدَ الدَّهرِ".

الثاني عشر: حينًا: وهو اسم زمانٍ مُبهَم، يقع على كل زمان، تقول: "قرأتُ حينًا" و " جِئتُكَ حينَ قام زيدٌ".

قوله: وما أشبه ذلك: يعني من أسماء الزمان وهي كثيرة وفيما ذكر منها كفاية.

قال:

وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير "في"، نحو: أمام وخلف وقُدَّام ووراء وفوق وتحت وعند ومع وإزاء وتِلقاء وحِذاء وهنا وثَمَّ، وما أشبه ذلك. [٥]

---

[٥] ذكر أيضا من أسماء المكان ثلاثة عشر كلمة.

الأولى: أمام: وهو بمعنى قُدَّام، تقول: "جَلَستُ أمامَكَ" أي "قُدَّامَكَ".

الثانية: خلف: وهي ضِدُّ قُدَّام، تقول: "جَلَستُ خلفَكَ".

الثالثة: قُدَّام: بمعنى أمام، تقول: "جَلَستُ قُدَّامَكَ".

الرابعة: وراء: وهي بمعنى خلف، وقد تكون بمعنى قُدَّام، وقد قيل في قوله تعالى: **{وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}** [الكهف: ٧٩] أي: قُدَّامهم.

الخامسة: فوق: وهي ضِدُّ تحت، تقول: "زيدٌ فوقَكَ".

السادسة: تحت: وهي ضِدُّ فوق، تقول: "جلستُ تحتَكَ".

السابعة: عند: ظرفٌ بمعنى التقريب، تقول: "جلستُ عندَكَ" أي: قُربَكَ.

الثامنة: مع: وهي كلمة تدل على المصاحبة، تقول: "جلستُ معَ زيدٍ" أي: مُصاحِبًا له.

التاسعة: إزاء: وهي بمعنى حِذاء، تقول: "جلستُ إزاءَهُ" أي: حِذاءَهُ.

العاشرة: تِلقاء: بمعنى حِذاء، تقول: "جلستُ تِلقاءَهُ" أي: حِذاءَهُ.

الحادية عشر: حِذاء: بمعنى إزاء، تقول: "جلستُ حِذاءَك" أي: إزاءَك.

الثانية عشر: هنا: إشارة إلى ظرف المكان القريب، "جلستُ هنا" أي: قريبا.

الثالثة عشر: ثَمَّ: وهي إشارة للمكان البعيد، "جلستُ ثَمَّ" أي: في ذلك المكان البعيد، كما قال تعالى: **{وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ}** [الإنسان: ٢٠] أي: هناك.

قوله: وما أشبه ذلك: أي مما ذُكِر من أسماء المكان، وكلها منصوبة بتقدير "في".

ثم شرع في باب الحال.

قال:

باب الحال

الحال هو: الاسم المنصوب المُفَسِّر لما انبهم من الهيئات. [٦]

---

[٦] يعني أن الحال مُفَسِّر لما أُبهِم من الهيئات.

إذا قلت: "جاءَ زيدٌ" فقد أُبهم الحال الذي جاء عليه زيدٌ، فتقول: "راكبًا" حينئذ قد فَسَّر الحالة التي كان عليها زيدٌ في حال مجيئه.

قال:

نحو: "جاءَ زيدٌ راكبًا" و "ركبتُ الفرسَ مُسرَجًا" و "لقيتُ عبد الله راكبًا" وما أشبه ذلك. [٧]

---

[٧] فصاحب الحال في المثال الأول فاعل، وقد أُبهِم حاله في حال مجيئه، فَفُسِّر براكبٍ.

وصاحب الحال في المثال الثاني مفعول به، وقد أُبهِم حاله في حال ركوبه، فَفُسِّر بمسرَجٍ".

وأما المثال الثالث فيَحتَمِل الحال فيه أن يكون من الفاعل الذي هو "التاء" في "لقيتُ"، أو أن يكون حالا من المفعول الذي هو "عبد الله".

قال:

ولا يكون إلا نكرة. [٨]

---

[٨] يعني نكرة مَحضَّة، كما مَثَّل في الأمثلة المتقدمة، أو نكرة مُختَصَّة كقولك: "جاء زيدٌ راكبَ فرسٍ" الحال في هذا اختصت بالإضافة إلى النكرة، وكلامه شامل لها لدخولها في النكرة.

وقد تأتي الحال معرفةً في اللفظ لأنها مُؤَوَّلةٌ باللفظ، نحو: "جاءَ زيدٌ وحدَه" أي: منفردًا.

قال:

ولا تكون إلا بعد تمام الكلام. [٩]

[٩] يعني أن الحال فَضلَةٌ، فلا تكون إلا بعد أن يتم الكلام دونها.

ومعنى تمام الكلام: أن يأخذ الفعل فاعلَه أو مفعولَه، وليس معناه أن يكون الكلام مستغنِيًا عنه، بدليل قوله تعالى: **{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}** [الدخان: ٣٨]، "لاعبين" هذا حال لا يستقيم الكلام بحذفه.

فالمراد أن الجملة تمت من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه، هذا معنى قوله ولا تكون إلا بعد تمام الكلام.

قال:

ولا يكون صاحبها إلا معرفة. [١٠]

---

[١٠] يعني أن الاسم الذي يأتي منه الحال لا يكون إلا معرفة؛ كما في الأمثلة السابقة **(زيد، والفرس، وعبد الله)** كلها معارف.

وقد يكون نكرةً إذا اختص بالوصف، كقوله تعالى: **{فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا}** [الدخان: ٤ – ٥]، فصاحب الحال: "أمر"، وهو نكرة، إلا أنه خُصص بوصفه حكيم.

وقد يكون صاحب الحال نكرة غير مُختَص إذا دخل عليه حرف النفي أو النهي، نحو: "ما قامَ أحدٌ ضاحكًا" و "لا يَقُمْ أحدٌ ضاحكًا".

ثم شرع في باب التمييز.

قال:

باب التمييز

التمييز هو: الاسم المنصوب المُفَسِّر لما انبهم من الذوات، نحو: "تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا" و "تَفَقَّأَ بكرٌ شحمًا" و "طابَ محمدٌ نفسًا" و "اشتريتُ عشرين غلامًا" و "ملكتُ تسعين نعجةً" و "زيدٌ أكرمُ منكَ أبًا" و "أجملُ منكَ وجهًا". [١١]

---

[١١] اعلم أن التمييز على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون منقولًا من الفاعل، نحو: "طابَ زيدٌ نَفسَهُ" تقديره "طابَت نفسُ زيدٍ".

الثاني: أن يكون مُفَسِّرًا للعدد، نحو: "عندي عشرون درهمًا".

والثالث: أن يكون مُفَسِّرًا للمقادير، نحو: "عندي منوان تمرًا" و "عندي رطلٌ زيتًا".

وقد مَثَّل بثلاثة مُثُل من المنقول من الفاعل، وهو قوله: "تَصَبَّبَ زيدٌ عرقًا": "زيدٌ" هذا فاعل، و "عرقًا" هذا تمييز، والتقدير: "تصَبَّبَ عرقُ زيدٍ".

فلما أُسند الفعل إلى زيدٍ أُبهِمَت النسبة ففسرها بعرقٍ.

وقوله: "تَفَقَّأَ بكرٌ شحمًا" أصله: "تَفَقَّأَ شحمُ بكرٍ".

وقوله: "طابَ محمدٌ نفساً": أصله "طابَتْ نفسُ محمدٍ".

وذكر أيضًا مثالين على تمييز العدد، وهما قوله: "اشتريتُ عشرين غلامًا" و "ملكتُ تسعين نعجةً"، فـ "غلامًا" تمييزٌ لما وقعت عليه عشرون، و "نعجةً" تمييزٌ لما وقعت عليه تسعون.

ثم ذكر أيضا مثالين من المنقول من الفاعل بعد "أَفْعَل" التفضيل، وهما: و "زيدٌ أكرَمُ منكَ أبًا" و "أجملُ منكَ وجهًا": "زيدٌ" مبتدأ، و "أكرمُ" خبره، و "منك" جار ومجرور متعلق بـ "أكرم"، و "أبًا" هذا تمييز أصله الفاعل، أصله: "زيدٌ كَرُمَ أبوه".

وكذلك "أجملُ منكَ وجهًا": أصله "جَمُلَ وجهُهُ".

قوله: ولا يكون إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام: هذا الذي ذكره من أنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام صحيح في المنقول من الفاعل، وأما المُفَسِّر للعدد والمقدار فقد يأتي قبل تمام الكلام، نحو: "عشرون درهمًا عندي" و "منوان عسلًا في الدار".

قال:

باب الاستثناء

وحرف الاستثناء ثمانية، وهي: إلاَّ وغَيرُ وسِوَى وسُوَى وسَواء وخَلا وعَدا وحاشا.

فالمستثنى بـ "إلا" يُنصَب إذا كان الكلام تامًا موجبًا، نحو: "قامَ القومُ إلا زيدًا" و "خرجَ الناسُ إلا عمرًا". [١٢]

---

[١٢] هذه الأدوات التي ذكرها فيها حرفٌ، وهو "إلا"، ومنها أسماء، وهي: "غير وسِوى وسُوى وسَواء"، ومنها ما يُستعمل تارةً فعلًا وتارةً حرفًا، وهي: "خَلا وعَدا وحاشا"، وإطلاق على الجميع حروف مجازٌ.

وقوله: فالمستثنى بـ "إلَّا" يُنصَب إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، نحو: "قامَ القومُ إلَّا زيدًا": وقد بدأ بـ "إلَّا" لأنها أصل أدوات الاستثناء؛ إذ كل الأدوات سواها تُقَدَّر بها، فالمستثنى بها منصوبٌ وناصِبُه "إلَّا".

والكلام الموجب هو غير المنفي، وقد أتى بمثالين، نحو: "قامَ القومُ إلَّا زيدًا": "زيدًا" هذا مُستثنى من القوم، وهو منصوب بـ "إلَّا".

والمثال الثاني: "خرجَ الناسُ إلا عمرًا": "عمرًا" أيضًا مُستثنى من الناس، وهو منصوب بـ "إلَّا" على أصل الاستثناء.

قال:

وإن كان الكلام مَنفيًّا تامًّا جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء، نحو: "ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ" و "إلا زيدًا". [١٣]

---

[١٣] هذا قسم غير الموجب وهو المَنفي، والمراد به ما تقدَّم فيه نفي، والمراد بالتَّام أن يأخذ العامل الذي بعد النفي معموله، وقد مَثَّل ذلك بقوله: "ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ" أو "إلَّا زيداً": "زيدٌ" يجوز فيه البدل، يعني أن يكون بدلًا من المستثنى منه، وإعرابه: "ما": حرف نفي، و "قام" فعل ماضٍ، و "أحدٌ" فاعل، وهو كلامٌ مَنفيٌ تام، و "زيدٌ" بدلٌ من "أحد" ولذلك كان مرفوعا مثله.

ويجوز فيه أيضًا النصب على الاستثناء، والأول أجوَد.

قال:

وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل، نحو: "ما قامَ إلا زيدٌ" و "ما ضربْتُ إلا زيداً" و "ما مررْتُ إلا بزيدٍ". [١٤]

---

[١٤] الناقص هو الذي يكون ما قبل "إلَّا" طالبًا لما بعدها.

قوله: كان على حسب العوامل: يعني أن "إلَّا" تكون مُلغاةً لا تنصِب، ويكون ما قبلها عاملًا فيما بعدها على حسب طلبه، وقد مَثَّل ذلك بقوله: "ما قامَ إلا زيدٌ" و "ما ضربْتُ إلا زيدًا" و "ما مررتُ إلا بزيدٍ".

"ما قامَ إلا زيدٌ": "ما" حرف نفيٍ، و "قام" فعل ماضٍ، و "إلَّا" إيجابٌ للنفي، و "زيدٌ" فاعل بالفعل الذي قبل إلَّا.

"ما ضربْتُ إلا زيدًا": "ما" حرف نفيٍ، و "ضربت" فعل ماضٍ وفاعل، و "إلَّا" إيجابٌ بعد النفي، و "زيدًا" مفعول بـ "ضربت".

"ما مررتُ إلا بزيدٍ": "ما" حرف نفيٍ، و "مررت" فعل ماضٍ وفاعل، و "إلَّا" إيجابٌ بعد النفي، و "بزيدٍ" جار ومجرور متعلق بـ "مررت".

فهذه المُثُل كلها للاستثناء الناقص، ويقال فيه أيضا المُفَرَّغ، ولكي تتأكد من ذلك قم بحذف "ما"، و "إلا" فيكون تقدير الإعراب: "قام زيد، ضربتُ زيدا، مررت بزيد"

قال:

والمستثنى بغير بسِوى وسُوى وسَواء مجرور لا غير.

والمستثنى بخَلا وعَدا وحاشا يجوز نصبه وجره، نحو: "قامَ القومُ خَلا زيدًا" و "زيدٍ" و "قامَ القومُ عدا عمرًا" و "عمرٍو" و "حاشا زيدًا" و "زيدٍ". [١٥]

---

[١٥] يعني أن المُستثنى بهذه الأربع "**غير**، **وسِوى**، **وسُوى**، **وسَواء**" لا يكون إلا مخفوضًا، وهو مخفوضٌ بإضافتها إليه.

ولم يتكلم على إعراب هذه الأدوات في نفسها، فإعرابها مما يستحقه المُستثنى بإلا من نصبه وغيره.

وقوله: والمستثنى بخَلا وعَدا وحاشا يجوز نصبه وجره، نحو: "قامَ القومُ خَلا زيدًا" و "زيدٍ" و "قامَ القومُ عدا عمرًا" و "عمرٍو" و "حاشا زيدًا" و "زيدٍ": والنصب بعد عدا وخلا أكثر من الجر، وحاشا بالعكس.

فأما النصب فعلى أن هذه الأدوات أفعالٌ، والمُستثنى مفعولٌ بها، وأما الجر فعلى أنها حروف جرٍ وما بعدها مخفوضٌ بها، والله أعلم.

يجوز لك في عدا وخلا وحاشا وجهان: إما أن تجعل ما بعدها منصوبا، تقول: "قامَ القومُ خَلا زيدًا" و "عدا زيدًا" و "حاشا زيدًا"، أو تقول: "قامَ القومُ خَلا زيدٍ" و "عدا زيدٍ" و "حاشا زيدٍ".

ثم بعد ذلك تكلم على باب "لا النافية للجنس"، وهذا نرجئه للدرس القادم إن شاء الله جل وعلا.

أقول قولي هذا، وأستغفر الله العظيم لي ولكم، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

الدرس الحادي عشر والأخير

إن الحمد لله تعالى نحمده ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله – تعالى– من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِل له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده وسوله.

أما بعد:

فما زلنا مع الشرح المُيَسَّر لمقدمة ابن آجروم رحمه الله، وقد وقفنا في الدرس الماضي عند باب: "لا النافية للجنس".

قال ابن آجروم رحمه الله:

باب "لا" النافية للجنس

اعلم أن "لا" تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر "لا"، نحو: "لا رجل في الدار". [١]

---

[١] قوله: اعلم أن "لا" تنصب النكرة بغير تنوين: فُهِم من قوله تنصب النكرة أنها لا تنصب المعرفة، بل تكون المعرفة بعدها مرفوعةً بالابتداء ويجب العطف عليها، نحو" "**لا زيدٌ عندك ولا عمرٌو**".

واسم "لا" إذا كان نكرةً له معها ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون نكرة محضة، نحو: "لا رجلَ في الدارِ" فهذا – على القول الصحيح– مبني على الفتح من غير تنوين؛ لأن تنوين التمكين لا يجامع المبنيات، وابن آجروم رحمه الله تعالى يرى أنه معرب منصوب غير منون.

والثاني: أن تكون النكرة مضافة إلى النكرة، نحو: "لا صاحبَ رجلٍ في الدارِ" فهذا منصوب بـ "لا" ولا تنوين فيه لأجل الإضافة، وليس مبنيا كسابقه.

والثالث: أن تكون النكرة عاملةً فيما بعدها، نحو: "لا طالعًا جبلًا" الجبل مفعول بـ "طالع" فهذا منصوب بـ "لا" وهو منون.

ولم يذكر المؤلف من هذه الثلاثة إلا الأول لكثرته.

وفُهِم من قوله: إذا باشرت النكرة: أنها إن لم تباشرها لا تنصب.

وفُهم أيضا من قوله: ولم تتكرر "لا": أنها إذا تكررت لا تنصب، وليس كذلك بل يجوز فيها النصب.

قال:

فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار "لا"، نحو: "لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ". [٢]

[٢] ومنه قوله تعالى: **{لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ}** [الصافات: ٤٧].

قال:

وإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: "لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ"، وإن شئت قلت: "لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ". [٣]

---

[٣] وإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها: هذا تصريح منه، نحو: "**لا رجلَ في الدارِ ولا امرأةَ**"، ويجوز أن تقول: "**لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ**"، وقد قُرِئ قوله تعالى: **{وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ}** [البقرة: ٢٥٤] بالوجهين، كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وغيرهما، ومثال ذلك المثال المشهور: "**لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ**" يجوز فيها "**لا حولٌ ولا قوةٌ إلا باللهِ**".

ثم شرع في باب المنادى.

قال:

باب المنادى

المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف والمُشَبَّه بالمضاف.

فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيُبنَيان على الضم من غير تنوين نحو: "يا زيدُ" و "يا رجلُ" والثلاثة الباقية منصوبة لا غير. [٤]

---

[٤] **المنادى:** هو كل اسم دخل عليه حرف من حروف النداء في أوله.

واعلم أن هذا المنادى محصور في هذه الأنواع التي ذكرها، وهي على قسمين:

قسم يجب بنائه على الضم، وهو المفرد العلم والنكرة المقصودة.

وقسم يجب نصبه، وهو ما بقي.

وقد أشار إلى الأوَّلَين بقوله فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يُبنَيان على الضم من غير تنوين نحو: "**يا زيدُ**" و "**يا رجلُ**". زيدٌ: منادى وهو علم مفرد، ورجل: منادى وهو نكرة مقصودة.

والعلم: هو ما عُيِّن مُسَمَّاه مطلقا.

والنكرة المقصودة: هي النكرة التي قُصِدَت في النداء بالإقبال عليها، فإذا قلت: "يا رجلُ" كأنك قلت: "يا الرجلُ" لكن لا يُجمَع بينها وبين "الألف واللام"، إلا في ضرورة الشعر كقوله: "فَيَا الغُلَامَانِ اللَذَانِ فَرَّا".

وقوله: "**والثلاثة الباقية منصوبة لا غير**": يعنى بالثلاثة الباقية: "النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمُشَبَّه بالمضاف".

أما النكرة غير المقصودة فكقولك: "يا رجلًا" إذا ناديت رجلًا غير معين، ومثل ذلك قول الأعمى "يا رجلًا خذ بيدي" لا يعني رجلا بعينه، بل كل من أجابه فهو مراده، ويكون منصوبًا منونًا، والناصب له فعل مضمر تقديره "أُنادي" أو حرف النداء على قول.

وأما المضاف: فنحو: "**يا غلامَ زيدٍ**" و "**يا صاحبَ عمرٍو**" فهو أيضا منصوب بحرف النداء، وهو غير منون لأجل الإضافة.

وأما المُشَبَّه بالمضاف: فهو كل ما عَمِل فيما بعده، نحو: "يا طالعًا جبلًا" و "يا حَسنًا وجهُهُ" و "يا مارًّا بزيدٍ": فالأول عَمِل فيما بعده النصب، والثاني عَمِل فيما بعده الرفع، والثالث عَمِل في المجرور، وكل واحد منهما شبيه بالمضاف، والشَبَه بينهما أن المضاف عَمِل في المضاف إليه وهذا عَمِل فيما بعده.

ثم شرع في باب المفعول من أجله.

قال:

باب المفعول من أجله

وهو الاسم المنصوب الذي يَذكُرُ بيانًا لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: "قامَ زيدٌ إجلالًا لعمرٍو" و "قصدْتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ". [٥]

[٥] فيُسمى المفعول من أجله أو المفعول له.

وهو الاسم المنصوب الذي يَذكُرُ بيانًا لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: "**قامَ زيدٌ إجلالًا لعمرٍو**" و "**قصدْتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ**".

قوله: وهو الاسم المنصوب الذي يجيء بيانًا لسبب وقوع الفعل: ويُشترط فيه أن يكون مصدرًا، وأن يكون عِلَّةً لوقوع الفعل، وأن يكون فاعله هو فاعل الفعل المُعَلَّل لأجله، وأن يكون زمانه وزمان الفعل المُعَلَّل له مُتَّحِدًا.

وهذه الشروط كلها ذكر منها واحدا وهو أن يكون عِلَّة الفعل، وهو المراد بقوله: بيانًا لسبب وقوع الفعل.

وأما الباقي من الشروط فهي مستفادة من المثالين الذَين ذكرهما في قوله: "**قامَ زيدٌ إجلالًا لعمرٍو**" و "**قصدْتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ**": فـ "إجلالًا" هذا مصدر من "أَجَلَّ يُجِلُّ إِجلَالًا" وفاعله وفاعل الفعل المُعَلَّل واحد لأن الذي قام هو الذي أَجَلَّ.

وهذا المثال وإن كان مشهورا عند النحاة إلا أنه لا يجوز شرعا؛ لأنه ورد النهي عن الوقوف إجلالا لغيرك، وفي الحديث: "أن مُعَاوِيَةَ –رضي الله عنه–خرج فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ صَفْوَانَ حِينَ رَأَوْهُ. فَقَالَ اجْلِسَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه

وسلم- يَقُولُ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، وكذا قال أنس ابن مالك -رضي الله عنه-: "**لم يكن شخص أحب إليه من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لِما يعلمون من كراهيته لذلك**".

فهذا منهي عنه نهي تحريم أو كراهة على خلاف، فقمت إجلالا له على سبيل التمثيل نعم هو مفعول لأجله، أما على سبيل الحكم فهذا لا يجوز أن تقوم إجلالا لأحد؛ لأنه منهي عنه، أما القيام لمن أتى من سفر فهذا فيه دليل أنه جائز، والتفصيل في ذلك تجده في مَظانِّه.

ثم شرع في باب المفعول معه.

قال:

باب المفعول معه

وهو: الاسم المنصوب الذي يُذكَر لبيان من فُعِل معه الفعل، نحو: "جاءَ الأميرُ والجيشَ" و "استوى الماءُ والخشبةَ". [٦]

---

[٦] يعنى أن المفعول معه يجئ لبيان ذلك الشيء الذي فُعِل ذلك الفعل معه، وهو فَضلةٌ مُنتصِب بعد تمام الكلام، وهو قسمان:

قسم يَصِح أن يُجعَلَ معطوفا ولكنه يُعرَض فيه عن معنى العطف وتُكسر فيه المعية فيُنصب على أنه مفعول معه.

وقسم لا يَصِح أن يكون معطوفا.

وقد مَثَّل الأول بقوله: "جاءَ الأميرُ والجيشَ": "الجيشَ" منصوب على أنه مفعول معه، والتقدير "جاءَ الأميرُ مع الجيشَ"، ويصح فيه العطف فتقول: "جاءَ الأميرُ والجيشُ":

فـ "الجيشُ" مرفوع على العطف، والتقدير "جاءَ الأميرُ وجاءَ الجيشُ".

ومَثَّل الثانية بقوله: "استوى الماءُ والخشبةَ": "الخشبةَ" مفعول معه، ولا يصح أن يُجعَل معطوفا على الماء؛ لأن الخشبة لا تستوي، وإنما يستوي الماء معها، أي يصل إليها.

قال:

باب خبر "كان" وأخواتها واسم "إن" وأخواتها والتوابع

وأما خبر "كان" وأخواتها واسم "إن" وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات.

وكذلك التوابع فقد تقدمت هنالك. [٧]

---

[٧] لما أَعَدَّ من المنصوبات خبرَ "كان" وأخواتها، واسمَ "إن" وأخواتها، ذكر ما عداهما من المنصوبات واستغنى عن ذكرهما لأنه قد تكلم عليها في أبوابها.

فذكر أن خبر "كان" منصوب في باب "كان".

وأن اسم "إن" منصوب في باب "إن".

وذكر التابع للمنصوب في باب التوابع.

قال:

باب مخفوضات الأسماء.

المخفوضات ثلاثة أقسام: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض. [٨]

---

[٨] قد تَقَدَّم أن الأسماء على ثلاثة أقسام: قسم مرفوع، وقسم منصوب، وقسم مخفوض.

وقد ذكر المرفوعات والمنصوبات، وقد تَقَدَّم أن الرفع والنصب يكون فى الأسماء والأفعال المضارعة، وقد ذكر المرفوع والمنصوب من الأسماء والأفعال، فلم يبقَ إلا المخفوضات، ولا تكون إلا من الأسماء كما أن المجزومات لا تكون إلا من الأفعال كما ذكرها في بابها.

وذكر في هذا الباب المخفوضات فقال: المخفوضات ثلاثة أقسام: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض: والأسماء المخفوضة محصورة في هذه الثلاثة.

قال:

فأما المخفوض بالحرف فهو ما يُخفض بـ "من" و "إلى" و "عن" و "على" و "في" و "رُبَّ" و "الباء" و "الكاف" و "اللام" وبحروف القسم، وهي: "الواو" و "الباء" و "التاء" وبـ "واو رُبَّ" وبـ "مُذ" و "منذ". [٩]

---

[٩] قد تَقَدَّم في أول الكتاب التمثيل بهذه الحروف ونكتفي به.

وقوله وبـ "واو رُبَّ" وبـ "مذ" و "منذ": فالخفض بـ "رُبَّ" قد تَقَدَّم تمثيله في أول الكتاب.

وأما الخفض بـ "واو رُبَّ" فنحو:

ولَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أَرخَى سُدُولَهُ *** عَليَّ بأَنوَاعِ الهُمُومِ ليَبتَلِي

"ولَيلٍ" هذا هو الشاهد أي: "ورُبَّ لَيلٍ"، سُميت "واو رُبَّ" لأن "رُبَّ" تكون محذوفة في هذا المقام، فحُذِفَت "رُبَّ" ونابت "الواو" عنها، فَخَفَضَت كما تَخفِض "رُبَّ".

وأما الخفض بـ "مذ" و "منذ" فنحو قولك: "ما رأيتُه مُذ يومين ومنذ أربعةِ أيامٍ"، ولا تخفضان إلا أسماء الزمان، ويجوز رفع ما بعدها

على أنه خبر، ويكونان حينئذ مبتدئين؛ نحو: "ما رأيتُه مُذ يومان، أو منذ أربعةُ أيامٍ"، والخفض بـ "منذ" أكثر منه بـ "مذ".

قال:

وأما ما يُخفَض بالإضافة فنحو قولك: "غلامُ زيدٍ"، وهو على قسمين:

ما يُقَدَّر بـ "اللام" وما يُقَدَّر بـ "من".

فالذي يُقَدَّر باللام نحو: "غلامُ زيدٍ"، أي: "غلامٌ لزيدٍ".

والذي يُقَدَّر بـ "من" نحو: "ثوبُ خَزٍّ"، أي: "ثوبٌ من خَزٍّ". [١٠]

---

[١٠] فعند التفصيل: نقول الإضافة على معنى "اللام" على قسمين:

قسم تكون "اللام" فيه للمِلك، نحو: "غلامُ زيدٍ" و "مالُ عمرٍو"، والتقدير: "غلامٌ لزيدٍ" و "مالٌ لعمرٍو"، أي: غلامٌ مملوكٌ لزيدٍ، ومالٌ مِلكُ عمرٍو.

و"اللام" في هذا ونحوه للملك، لأن الغلام مِلك زيد والمال مِلك عمرٍو.

وقسم تكون "اللام" فيه للاستحقاق؛ نحو: "بابُ الدارِ" والتقدير: "بابٌ للدارِ" فـ "اللام" في هذا ونحوه للاستحقاق لأن الدار لا تملك، لكنها تستحق أن يكون لها باب.

وأما ما يُقَدَّر بـ "من" فنحو: "بابُ سَاجٍ" و "ثوبُ خَزٍّ"، أي: "بابٌ من سَاجٍ" و "ثوبٌ من خَزٍّ".

وهذه على نوعين أيضا: إضافة النوع إلى جنسه، نحو "خاتمُ حديدٍ"، وإضافة الجنس إلى النوع، نحو: "حديدُ خاتمٍ"، والسَاج نوع من الشجر، والخَزُّ نوع من الثياب.

وإلى هنا انتهى ابن آجروم –رحمه الله تعالى– من هذا المتن المبارك، وقد تم هذا الشرح بحمد الله جل وعلا، واعتمدت كما قلنا في بداية الشرح على شرح المَكُّودي –بناء على طلب الإخوة طلاب العلم– وهو من أيسر الشروحات وقد تعمدت ألا أذكر خلافا في الشرح حتى لا

يكون العلم صعبا على طالب العلم المبتدئ.

وأما من أراد التوسع فكنت قد انتهيت بفضل الله سبحانه وتعالى من شرحِ متن قطر الندى وبَلِّ الصدى لابن هشام –رحمه الله– في سبع وثمانين محاضرة، وقد شرحت قطر الندى شرحا آخر مُيَسَّرا وهو موجود يُرفع تباعا إن شاء الله تعالى، وهو بمثابة حاشية على شرحِ ابن هشام رحمه الله تعالى.

هذا غير شروحِ الآجرومية الموسعة، فقد شرحتها أكثر من ثماني عشر شرحا، منها ما هو مطول، ومنها ما هو متوسط، ومنها ما هو على السبورة.

فالله سبحانه وتعالى أسأل أن يكون هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون نافعًا لإخواني طلاب العلم، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعله في موازين حسناتنا.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.